CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/HUN/3
14 June 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول
الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الدورية الثالثة من الدول الأطراف

هنغاريا*

* للرجوع الى التقرير الأولي المقدم من حكومة هنغاريا ، أنظر CEDAW/C/5/Add.3 ؛ وللرجوع الى التقرير الخاص بالنظر فيه بمعرفة اللجنة ، أنظر CEDAW/C/SR.32 و CEDAW/C/SR.36 والمحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ملحق رقم ٤٥ (A/39/45) ، الفقرات من ١٨ الى ٦٨ ؛ وفيما يخص التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة هنغاريا ، أنظر CEDAW/C/13/Add.1 و CEDAW/C/13/Add.1/Amend.1 ؛ وللرجوع الى التقرير الخاص بالنظر فيه بمعرفة اللجنة ، أنظر CEDAW/C/SR.124 و CEDAW/C/SR.127 ، والمحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ملحق رقم ٤٣ (A/43/38) الفقرات من ٦٧٢ الى ٧١٩ .

3825 91-V.25689
95-31455

مقدمة

١ - قدمت هنغاريا ، بوصفها احدى الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، تقريرها الأولي عن تنفيذ الاتفاقية بموجب الأحكام المتعلقة بذلك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

٢ - وقدم التقرير الدوري الثاني عن تنفيذ الاتفاقية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، ونظرت فيه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها السابعة المعقودة خلال الفترة ما بين ١ و ٢ آذار/مارس ١٩٨٨ .

٣ - ويغطي التقرير الدوري الحالي (الثالث) المقدم من الحكومة الهنغارية ، والذي يستند الى مادة التقرير الأولى والتقرير الدوري الثاني ، التطورات الرئيسية فيما يخص حالة تنفيذ الاتفاقية ، وذلك وفقا لقراري الجمعية العامة بشأن المبادىء التوجيهية التي يسترشد بها في اعداد التقارير التي تقدم الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (A/42/38 و A/43/38) .

أولا

٤ - شهدت الفترة التي انقضت منذ تقديم التقرير الدوري الثاني تغييرات جوهرية في المجتمع الهنغاري برمته . فقد تهاوى نظام الحزب الواحد الشيوعي كما تهاوت البنية التي كان يرتكز عليها ، وحلت محله ديمقراطية تمثيلية جديدة تقوم على الانتخابات الديمقراطية الحرة .

٥ - وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية التعددية في نيسان/أبريل ١٩٩٠ والانتخابات البلدية (لاقامة حكومات ذاتية) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن تغيير في النظام الاجتماعي في هنغاريا .

٦ - وتكفل البرلمان الذي شكل نتيجة للانتخابات التعددية الحرة ، على أثر تقنين الاتفاقات التي تم التوصل اليها خلال مفاوضات المائدة المستديرة الوطنية ، ببدء عملية تشريعية واسعة النطاق لا تزال مستمرة حتى الآن أثرت وسوف تؤثر في كافة القوانين الأساسية ابتداء من أكثر القوانين أهمية (الدستور ، وقانون الأسرة ، والقانون الجنائي ، والقانون المدني ، وقانون الضمان الاجتماعي) . ويهدف المفهوم الأساسي للتعديلات ، سواء أكانت قد اعتمدت أو لا تزال قيد النظر ، الى بناء دولة ديمقراطية يسودها حكم القانون وترعى حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وتكفل المساواة بين المواطنين .

٧ - وقد أنشأ دستور الجمهورية الهنغارية ، بعد تعديله بموجب القانون رقم ٣١ لعام ١٩٨٩ والقانون رقم ٦٠ لعام ١٩٩٠ ، المؤسسات الأساسية لمجتمع ديمقراطي ولدولة يسودها حكم القانون ؛ ووضع أهم المبادىء التي تحكم تشغيلها . ويعبر الدستور المعدل ، بحكم بنية هي ذاتها بعد تعديلها ، عن الأهمية الفائقة التي تولى لحماية المواطنين كأفراد ولتمتعهم بحقوقهم . وتنص الأحكام العامة للدستور ، فيما تنص عليه ، على أن جمهورية هنغاريا دولة ديمقراطية مستقلة تخضع لسيادة القانون ، ويملك فيها الشعب كافة السلطات ؛ وعلى أن سيادة الشعب تمارس عن طريق ممثليه المنتخبين كما تمارس بصورة مباشرة . ولا يجوز أن توجه أنشطة المنظمات الاجتماعية أو أجهزة الدولة أو المواطنين نحو الحصول على السلطة أو ممارستها بطريق القوة أو الانفراد بها . ومن حق كل انسان بل ومن واجبه أن يتخذ تدابير مشروعة ضد هذه المخططات . وهذا المبدأ الاخير يعبر بدوره عما يسمى الحق في المقاومة ، الذي يمثل قيمة تاريخية قديمة في هنغاريا جُسّدت لأول مرة في الأمر الامبراطوري الذهبي في عام ١٢٢٢ . ويقرر القانون الحق في انشاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ؛ كما يقرر الحق في الحكم الذاتي وفي انشاء الجمعيات ، ويقبل القواعد المعترف بها بوجه عام في القانون الدولي ، ويجعل التشريع الوطني متسقا مع الالتزامات المترتبة على القانون الدولي ؛ وهو يعترف بحقوق الانسان الأساسية التي لا يجوز انتهاكها أو التنازل عنها ، ويجعل من احترامها والدفاع عنها واجبا رئيسيا من واجبات الدولة .

وقد حددت القواعد التي تحكم الحقوق والواجبات الاساسية بموجب قوانين مستقلة لا يجوز لها ، على اي حال ، أن تقيد من جوهر الحقوق الاساسية في جوانبها الرئيسية . وفي المجال الاقتصادي ، يمنح الدستور حماية متساوية للملكية العامة والخاصة ، ويعترف بحقوق المشروعات وبحرية المنافسة الاقتصادية ويقدم لها المساندة .

٨ - وتحدد التشريعات التي أصدرها البرلمان المبادىء الاساسية للمؤسسات التي انشئت مؤخرا وتنظم انشطتها (أدرجت أكثر القوانين أهمية في المرفق ١ بهذه الوثيقة) .

٩ - وهذه القوانين تقدم ضمانات قانونية تكفل المساواة للمرأة عن طريق دعم المساواة العامة بين المواطنين بدلا من اصدار قوانين ولوائح خاصة بالمرأة ، وهي تضمن بهذه الطريقة قيام الجهاز القانوني الداخلي بتحقيق الالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وقد تعزز هذا القصد العام للنظام القانوني بالنص الدستوري الذي يذكر مساواة المرأة بوجه خاص :

"المادة ٦٦ (١) تكفل جمهورية هنغاريا المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" .

١٠ - وبفضل هذه المبادىء التنظيمية القانونية ، يكفل النظام القانوني الهنغاري تطبيق القوانين التشريعية التي تنص على أعمال أحكام الدستور المشار اليها آنفا لا عن طريق استحداث ضمانات جديدة وانما في اطار نظام مؤسسي يتيح تصحيحا قانونيا عاما .

١١ - ولا يوجد اليوم جهاز حكومي مستقل يقصر عنايته على تقدم المرأة وتوفير الضمانات اللازمة لتحقيق المساواة للمرأة والسهر على مراقبتها . ومع أن الاجهزة الحكومية مسؤولة بطبيعة الحال ، كل في مجال اختصاصه ، عن السعي من أجل تحقيق تقدم المرأة ومساواتها ، فانها تمارس مهامها هذه بوصفها جزءا من واجباتها المفروضة بحكم القانون وليس تنفيذا لقرارات خاصة تتعلق بمساواة المرأة . وتعتبر مسألة انشاء جهاز حكومي مستقل للاضطلاع بتنفيذ السياسة العامة تجاه المرأة من العناصر المتكررة في المناقشات السياسية والمهنية بصدد عملية التحديث الجارية للادارة الحكومية في هنغاريا . وهو في مقدمة مطالب الاتحاد النسائي الهنغاري الذي يعتبر أكبر منظمة اجتماعية من حيث عدد أعضائه واتساع نطاق أنشطته لمعالجة شؤون تتعلق بالمرأة . والحجة الرئيسية التي يقدمها الداعون الى انشاء جهاز حكومي مستقل هي انه على الرغم من أن الضمانات القانونية لتنفيذ مساواة المرأة وعدم التمييز ضدها مفروضة بموجب النظام القانوني ، فان الممارسات الحالية تدل على أن المرأة توجد في وضع غير مواتٍ سياسيا واقتصاديا في كثير من مجالات الحياة .

ألف - ومن بين التغييرات الديمقراطية التي أدخلت في هنغاريا خلال الفترة الماضية ، دمج المصالح النسائية في الحياة السياسية على نطاق محدود وغير فعال . ولا يكاد يوجد لدى أي حزب من الاحزاب القائمة أو الجديدة برنامج خاص لصالح المرأة وتقل نسبة النساء بين أعضاء الاحزاب ؛ ولا يوجد سوى عدد قليل من النساء ضمن زعماء الاحزاب . وخلال الحملة الانتخابية توافرت دلائل قليلة على أن القوى السياسية تبذل جهودا خاصة لكسب أصوات النساء ، وللتصدي للمشاكل النسائية بصورة واضحة . ولا تزال نسبة النساء بين أعضاء البرلمان ، الذي شكل نتيجة للانتخابات التي أجريت في ١٩٩٠ ، في تناقص مستمر (يوجد حاليا ٢٧ امرأة بين أعضاء البرلمان ، أو ٧ في المائة من مجموع الاعضاء) . وتنخفض هذه النسبة فيما يخص مجموع الممثلين الذين انتخبوا في دوائر فردية الى ٢ر٨ في المائة . أما عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب رئيسية فهو قليل بنفس القدر . (أنظر المرفق الثاني) ويرجع تدهور النشاط النسائي في مجال السياسة الى أسباب متشعبة تجمع بين عناصر اجتماعية واقتصادية وثقافية الى جانب نظام القيم . بيد أنه من الجلي أن أهم هذه الاسباب جميعا هو أن عملية تحقيق الديمقراطية والتغيير المنهجي الذي يرتكز على نظام قيم تعددي يجريان في ظروف اقتصادية صعبة (اعادة تنظيم البنية الاقتصادية ، البطالة ، تزايد أعباء تربية الأطفال ، الخ) . وللتخلص من هذه التأثيرات السلبية ، تشعر الاسر كما يشعر الرجال الذين تتوافر أمامهم فرص أفضل لكسب الدخل بوجه خاص بأنهم مضطرون الى القيام بعمل اضافي لا يستهان به ، الامر الذي يضاعف بدوره من المهام العائلية الملقاة على عواتق النساء .

باء - وبالمقارنة مع الرجال ، يسعنا أن نقول ان النساء يوجدن في وضع أقل مواتاة في سوق العمل أيضا . ولا يعتبر ارتفاع نسبة العاملات بينهن (٨٢ في المائة) انجازا بقدر ما هو نتيجة لضغوط اقتصادية من المرجح أن تتزايد بالنسبة للمجموعات التي تتقاضى أجورا زهيدة ، والتي تعتبر أقل مهارة بين السكان . وترتفع نسبة النساء المدربات بين العاملات اليدويات الى ٢٥ في المائة مقابل ٦٠ في المائة بين العمال الذكور من نفس الفئة . ونظرا لانخفاض مستويات المهارة وقصر فترات الخدمة ، الى جانب أسباب أخرى ، ينخفض أجر المرأة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة في المتوسط . كذلك يقل متوسط الاجور بوجه عام في ميادين العمل التي توجد فيها أغلبية من النساء والتي تنحو - في أعمال معينة زهيدة الاجر - الى الاحتفاظ بأجور أدنى . وتتسبب تربية الاطفال ورعاية الاسرة ، وهي الاعباء التي تقع في معظمها على كواهل النساء ، في جعل النساء أقل قدرة على الحركة وتقييد الفرص المتاحة أمامهن بالتالي لاعادة التدريب أو للاستزادة من التدريب . وهنا أيضا يتأثر النساء على

نحو أكثر اضرارا بالبطالة التي بدأت تظهر في هنغاريا . (تحصل النساء على مبالغ أقل من اعانات البطالة نظرا لانخفاض أجورهن فيما سبق ؛ كما تتاح لهن فرصا أقل لاعادة التدريب نظرا لتدني مؤهلاتهن ، الخ) (للرجوع الى مزيد من التفاصيل ، أنظر المرفق الثالث)

جيم - ونتيجة للوضع الاقتصادي المتردى وقيام الرجال بممارسة أعمال اضافية ، تضاعفت الاعباء التي تنهض بها النساء في رعاية شؤون الأسرة ، وتأدية الادوار النسائية التقليدية ؛ وليس من المنتظر أن تخف وطأة هذه الأعباء في المستقبل القريب نظرا لعدم كفاية مستوى الخدمات وارتفاع أسعارها . وتمشيا مع الاتجاهات الاجتماعية ، يتزايد بين النساء أيضا الادمان على عادات ضارة (ادمان الخمر ، والتدخين ، واستهلاك المؤثرات العقلية والمخدرات في فئات العمر الأصغر) .

١٢ - ولا تزال المنظمات النسائية التي استبدلت بالمنظمات النسائية التمثيلية السابقة ، بعد أن حُلّت هذه إبان عمليات التغيير الاجتماعي ، تعاني من الضعف ولا توجد لديها سوى خلفيات مالية وتقنية غير كافية . ولا تزال هذه المنظمات عاكفة على تنظيم نفسها ، وسيكون من المهم لهذه المنظمات الى أقصى حد أن تدعم نفسها تنظيميا ، وأن توسع من نطاق أنشطتها .

١٣ - وتتصل المشاكل الاجتماعية التي تؤثر في الوضع الاجتماعي للمرأة اتصالا وثيقا بالحالة الاقتصادية السائدة في البلاد ، وبتأثير عملية الانتقال في المجتمع ككل . وقد أصبح حل هذه المشاكل أشد صعوبة بسبب الصعوبات المالية في المقام الأول ، وبقدر أقل بسبب بعض الجوانب العقلية . وتتوافق النظم القانونية مع الالتزامات الدولية للبلاد كما أنها توفر الاطار التشريعي المتوخى لتحقيقها على الصعيد العملي (للرجوع الى أحدث البيانات الاحصائية التي تحلل الوضع الاجتماعي للنساء ، أنظر المرفق الرابع) .

ثانيا - النظم الجديدة التي يتضمنها الدستور والتعديلات والقوانين الأخرى والتي تؤثر مباشرة في أحكام الاتفاقية

التعديلات التي أدخلت على الدستور في ١٩٨٩

١٤ - تتضمن الصياغة الجديدة للدستور نصا صريحا على مساواة المرأة في عبارات أكثر تحديدا :

"المادة ٦٦ (١) تضمن جمهورية هنغاريا المساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق المدنية والسياسية وفي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على السواء" . وكان نص المادة السابقة كما يلي : "المادة ٦٢ تتمتع النساء في جمهورية هنغاريا الشعبية بحقوق مساوية لحقوق الرجال"

التعديلات التي أدخلت على قانون العمل في ١٩٨٩

١٦ - مددت المدة المقررة للمزايا الخاصة برعاية الأطفال الى أن يستكمل الطفل عامين من عمره . والى أن يبلغ الطفل العام الأول من عمره ، تكون هذه المزايا من حق الأم وحدها ، على أن تصبح من حق كلا الوالدين بعد ذلك . وقد تم توحيد وتبسيط شروط الاستحقاق .

١٧ - أزيلت التعقيدات من نظام "معاشات الترمل" . وفي السابق كانت الزوجة وحدها تستحق معاش الترمل لمدة عام واحد بعد وفاة زوجها . وطبقا للتعديل ، أصبح زوج المرأة المتوفاة يستحق هذا المعاش . كذلك زيدت قيمة معاش الترمل وأصبح من حق المستفيد (سواء أكان هو الزوج أو الزوجة) أن يتقاضى كلا من معاشه ومعاش الترمل . وفي السابق كان يتعين اختيار أحد المعاشين .

١٨ - لم تعد "العلاوات العائلية" من مزايا الضمان الاجتماعي ، وأصبحت تمول من ميزانية الدولة . وقد حددت قيمتها بموجب القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠ الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ كما يلي :

عدد الأطفال	لكل طفل	المجموع
طفل واحد	١ ٨٧٠ فورنت	١ ٨٧٠ فورنت
طفل واحد له والد واحد	٢ ١٧٠	٢ ١٧٠
طفل واحد اذا كانت العلاوة مستحقة لحالة طفلين وكان هذا الطفل واحدا منهما	٢ ١٧٠	٢ ١٧٠
طفلان	٢ ١٧٠	٤ ٣٤٠
طفلان لوالد واحد	٢ ٣٠٠	٤ ٦٠٠
ثلاثة أطفال ولكل طفل آخر	٢ ٣٠٠	
أي أطفال مصابين بمرض طويل الأمد أو بعاهة عقلية	٢ ٦٥٠	

١٩ - وفي المستقبل سوف يعيد البرلمان النظر في مبالغ العلاوات العائلية كل ستة أشهر لمراعاة معدل التضخم .

٢٠ - أعادت الحكومة تنظيم علاوة رعاية الطفل بموجب المرسوم رقم ١٩٩٠/١٩ (ثامنا ٣) على النحو التالي :

	فورنت	
ترتفع الى	٢ ٤٥٠	يضاف اليها :
	٨٠٠	للطفل الأول
	٩٠٠	للطفل الثاني
	١ ٠٠٠	للطفل الثالث ولكل طفل آخر .

٢١ - في حالة الأطفال المصابين بأمراض طويلة الأمد أو بعاهات ذهنية

	فورنت	
ترتفع الى	٢ ٤٥٠	يضاف اليها :
	١ ٦٠٠	للطفل الأول
	١ ٨٠٠	للطفل الثاني
	٢٠٠٠	للطفل الثالث ولكل طفل آخر

اعانات البطالة كما أعيد تنظيمها بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء

٢٢ - ترتفع اعانة البطالة ، التي لا تخضع لاي خصومات ، الى ٨٠ في المائة من الحد الادنى للأجور بحد أقصى قدره ثلاثة أضعاف قيمة الحد الادنى للأجور .

٢٣ - ترتفع اعانة البطالة المؤقتة ، ابتداء من اليوم الـ ١٨١ من التعطل عن العمل ، الى ٧٥ في المائة من اعانة البطالة بحد أقصى قدره ضعفي قيمة الحد الادنى للأجور . وهي لا تدفع لاكثر من ٣٦٥ يوما لشخص كان في السابق ، وفقا للمرسوم رقم ١٩٨٨/١١٤ (ثاني عشر : ٣١) الصادر عن مجلس الوزراء ، يحصل على اعانة بطالة ولم يتمكن بعد انتهاء مدة استحقاقه لها ، من الالتحاق بعمل .

قانون الأسرة

٢٤ - يتعرض قانون الأسرة لمراجعة شاملة لا بهدف تعديل التشريع الخاص بها لعام ١٩٥٢ ، وانما اعتماد قانون للأسرة يرتكز على أساس جديد ويتمشى مع الرأي السائد في المجتمع .

٢٥ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ أصدر البرلمان تعديلين ريثما يصدر تنظيم جديد شامل .

٢٦ - وقد تضمن التعديل الأول تبسيط اجراءات التبني ؛ وتتمثل أهم عناصره فيما يلي :

- يمكن الاستعاضة عن اعلان موافقة الوالدين الذين يمارسون الاشراف الابوي بموافقة السلطات المسؤولة عن الولاية على القصر في حالة تبني طفل في رعاية الدولة ؛

- يوقف اشراف الوالدين للمدة التي يكون فيها الطفل في رعاية الدولة ؛

- يجوز للوالد أن يصدر اعلانا بالموافقة على تبني الطفل دون تحديد مدة معينة ، وذلك بدلا من مدة ستة أشهر بعد ولادة الطفل كما كان عليه الحال في ظل التشريع السابق ؛ بيد أنه يجوز سحب هذا الاعلان في خلال شهرين من ولادة الطفل .

١٧ - واعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ألغى التعديل الثاني الحكم الذي كان يقضي بعدم جواز عقد الزواج إلا بعد ثلاثة أشهر من الاخطار باعتزام الزواج ؛ ذلك لان مدة الثلاثة أشهر كانت تنحو الى زيادة أعداد الراغبين في الزواج الذين كانوا يطلبون اعفاءهم من هذه المدة .

ادخال نظام الرعاية المنزلية

٢٨ - ابتداء من آذار/مارس ١٩٩٠ ، أصبح يجوز للمرأة أن تلزم بيتها في اجازة مرضية لرعاية قريب مريض .

مناقشة تنظيم الاجهاض

٢٩ - أثيرت مسألة تقييد الاجهاض أثناء الحملة الانتخابية . وقد تقدمت كل من "جمعية حماية الاجنة" و "جمعية الاطباء المعادين للاجهاض" بطلب الى المحكمة الدستورية لفرض قيود قانونية على الممارسة المتحررة التي يجري العمل بها بموافقة المجتمع . وتحدد حاليا شروط الاجهاض بموجب مرسوم وزاري ، ولكن دعاة التقييد يطالبون بتنظيم تشريعي .

٣٠ - ووفقا للمرسوم المعني الذي أصدره وزير الصحة والذي يجري تطبيقه الآن ، لا يخضع الاجهاض لأي قيود في هنغاريا في واقع الأمر . وهو يتم في معاهد الرعاية الصحية حتى الأسبوع الثاني عشر من الحمل لقاء رسوم تتوقف على أوضاع الأم الاجتماعية ، أو بدون مقابل اذا كان الاجهاض بناء على مشورة طبية . ويوافق دعاة منع الاجهاض على السماح به في حالات ثلاث :

- تعريض صحة الجنين للخطر ،

- وتعريض صحة الأم للخطر ،

- والحمل نتيجة اغتصاب .

٣١ - كذلك يستند دعاة تقييد الاجهاض الى انخفاض معدل المواليد (١١ أو ١٢ في المائة لأعوام طويلة) وتزايد شيخوخة السكان .

٣٢ - وتجري اليوم في هنغاريا نحو ٠٠٠ ٨٥ عملية اجهاض ؛ بمعدل ٦٣ اجهاضا مقابل ١٠٠ ولادة .

٣٣ - ويناقش قانون الاجهاض في الآونة الراهنة على نطاق واسع . ويعارض جانب كبير من الرأي العام (بما في ذلك منظمتان نسائيتان) في فرض أية قيود ، ويؤيد الابقاء على النظم التحررية القائمة على أن تقترن بثقافة جنسية وبتنظيم للنسل .

٣٤ - بيد أن تعديل النظم السارية أو ابقائها يتوقف على ما ستقضي به المحكمة الدستورية .

ثالثا

استعراض موجز لتنفيذ الاتفاقية

المادة ٢

كان التشريع الهنغاري ، أثناء فترات كتابة التقارير السابقة ، متوافقا بالفعل مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

المادة ٣

أعلن الدستور المعدل لجمهورية هنغاريا ، في صياغة جديدة (المادة ٦٦) ، المساواة بين الرجل والمرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

المادة ٥

(أ) هذه المسألة ليست مما ينص عليه التشريع .

(ب) أكد نص التشريع المعدل وشدد على المسؤولية المشتركة عن تنشئة الأطفال ، موسعا أهلية استحقاق اعانة رعاية الطفل أو علاوة رعاية الطفل لتشمل أيا من الأم أو الأب ، وفقا لاختيارهما .

المادة ٦

هنغاريا طرف في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتشريعها متوافق معها .

وتجدر الاشارة الى أن ظواهر مثل نمو السياحة ، وظهور المشاريع الخاصة ، وانتشار الكتابات وشرائط الفيديو الاباحية ، مما صاحب التطور الاجتماعي في الآونة الأخيرة ، مسؤولة جزئيا عن اتساع القاعدة الاجتماعية للدعارة مؤخرا . ويوضح ارتفاع عدد الجرائم المسجلة المرتبطة بالدعارة ما نتج عن تلك الظواهر من انبعاث للدعارة .

المادة ٧

التشريع الهنغاري متوافق مع أحكام هذه المادة . وقد نوقشت مشاكل الممارسة الاجتماعية ذات الصلة في الفرع الاول .

المادة ٨

التشريع الهنغاري متوافق مع هذا الحكم ، ولكن المشاكل المذكورة آنفا ، المرتبطة بمؤشرات مؤهلات المرأة وبأدوارها التقليدية قد أعاقت تنفيذه عمليا . ولا يمكن اعتبار عدد النساء الهنغاريات اللاتي يعملن في المنظمات الدولية أو يشتركن في الوفود الوطنية الى تلك المنظمات كافيا .

المادة ٩

(١) التشريع الهنغاري متوافق مع هذا الحكم .

(٢) التشريع الهنغاري متوافق مع هذا الحكم .

المادة ١٠

(أ) الى (هـ) التشريع الهنغاري متوافق مع هذه الاحكام .

(و) لم تعتمد أية تدابير خاصة لهذا الغرض لان البيانات الاحصائية ذات الصلة لا تتطلبها .

(ز) الى (ح) التشريع الهنغاري متوافق مع هذين الحكمين .

المادة ١١

(١) التشريع الهنغاري متوافق مع هذه الاحكام :

(٢) التشريع الهنغاري متوافق مع هذه الاحكام ، والتنفيذ العملي لها في اطار النظام المؤسسي القائم يستحق التنويه ، حتى بالمعايير الدولية .

(٣) التشريع الهنغاري متوافق مع هذا الحكم .

المادة ١٢

(١) و (٢) التشريع الهنغاري متوافق مع هذين الحكمين .

ويمكن اعتبار أن بعض التدابير الاجتماعية المتعلقة بالامومة تلبي للمطلب

الخاص بالتغذية أثناء الحمل وبعد الولادة ، ولكنها لا تستطيع في حد ذاتها كفالة الالتزام بهذا المطلب .

المادة ١٣

التشريع الهنغاري متوافق مع هذه الأحكام .

المادة ١٤

لا يتضمن التشريع الهنغاري أحكاما خاصة بشأن المرأة الريفية ، كما انه لا ضرورة لمثل هذه الأحكام في الظروف الهنغارية .

المادة ١٥

التشريع الهنغاري متوافق مع هذه الأحكام .

المادة ١٦

التشريع الهنغاري متوافق مع هذه الأحكام .

المرفق الأول

قائمة بالتشريعات الرئيسية التي أصدرها البرلمان

- القانون ٢٥ لعام ١٩٨٩ المعدل للقانون الجنائي : أعاد بيان العوامل التي تشكل الجرائم السياسية ، واستيفاء لمتطلبات الشكل القانوني ، أبطل امكانية تطبيقها ما لم تكن مبنية على أسس قانونية .

- القانون ٢٨ لعام ١٩٨٩ بشأن السفر الى الخارج وجوازات السفر ، والقانون ٢٩ لعام ١٩٨٩ بشأن الهجرة الى الداخل والهجرة الى الخارج : وهذان القانونان يكفلان حرية التنقل ، وهي أحد مستلزمات حقوق الانسان .

- القانون ٣١ لعام ١٩٨٩ المعدل للدستور .

- القانون ٣٢ لعام ١٩٨٩ بشأن المحكمة الدستورية ، وهي احدى المؤسسات الجديدة في النظام القانوني الهنغاري .

- القانون ٣٣ لعام ١٩٨٩ بشأن وظائف الأحزاب السياسية وأوضاعها المالية : وهو ينظم المركز القانوني للأحزاب السياسية التي يرخص الدستور المعدل بتكوينها .

- القانون ٣٤ لعام ١٩٨٩ بشأن الانتخاب في ظل تعدد الأحزاب : وهو ينظم الانتخابات في اطار نظام تعدد الأحزاب .

- القانون ٣٥ لعام ١٩٨٩ بشأن انتخاب رئيس الجمهورية : وهو ينظم تنصيب رئيس للجمهورية .

- القانون ٣٨ لعام ١٩٨٩ بشأن مكتب مراجعة حسابات الدولة : وقد أنشئت هذه المؤسسة الهامة للرقابة المالية في هنغاريا .

- القانون ٤ لعام ١٩٩٠ بشأن حرية الوجدان والديانة والكنائس : وقد أنصف الكنائس وجماهير المؤمنين بعد أن كانوا مضطهدين في الماضي .

- القانون ٢٦ لعام ١٩٩٠ : الذي أبطل الأحكام غير القانونية التي صدرت ما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٣ .

المرفق الثاني

النساء في البرلمان بحسب أسلوب الانتخاب والحزب السياسي

الحزب السياسي	بطاقة اقتراع فردية	قائمة انتخابية	المجموع	النسبة المئوية
المحفل الديمقراطي الهنغاري	٣	٤	٧	٤ر٣
حلف الديمقراطيين الاحرار	-	٨	٨	٨ر٦
الحزب الاشتراكي الهنغاري	-	٥	٥	١٤ر٧
حزب أصحاب الحيازات الصغيرة المستقلين	١	٢	٣	٨ر٧
حزب الشعب الديمقراطي المسيحي	-	١	١	٤ر٨
حلف الشباب الديمقراطي	-	٢	٢	٨ر٧
حلف الزراعيين	١	-	١	٣٣ر٣
مجموعهم :	٥	٢٢	٢٧	٧ر٠
على القائمة الاقليمية			١٠	٨ر٣
على القائمة الوطنية			١٢	١٣ر٣
المجموع	١٧٦	٢١٠	٣٨٦	
النسبة المئوية للاناث	٢ر٨	١٠ر٥	٧ر٠	

النسبة المئوية للنساء في الحكومة (في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠)

	المجموع	الذكور	النسبة المئوية	الاناث	النسبة المئوية
رئيس وزراء	١	١	١٠٠	-	صفر
وزراء	١٣	١٣	١٠٠	-	صفر
وزراء دولة	٣٣	٣١	٩٤	٢	٦
وكلاء وزارة	٢٤	٢١	٩٣	٣	٧
المجموع	٧١	٦٦	٩٣	٥	٧

المصدر : A Magyar Közèlet kèzikönyve (دليل الحياة العامة في هنغاريا) ، MTI Sajtòbank, 1990, pp. 56-69 .

المرفق الثالث

النشاط الاقتصادي للنساء في سنّ العمل

	النسبة المئوية (في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)	بالآلاف
العاملات بأجر	٧٤ر٠	٢ ١٣٤ (أ)
في اجازة رعاية الطفل	٨ر٠	٢٣١
متقاعدات	٧ر٣	١١٢
طالبات	٧ر٣	٢١١
معولات أخريات	٦ر٨	١٩٧
المجموع	١٠٠ر٠	٢ ٨٨٥

(أ) وبالاضافة الى ذلك ، توجد ٠٠٠ ٨٥ عاملة بأجر بين النساء فوق سنّ العمل ، و ٠٠٠ ٢ تحت سنّ العمل .

العاملات بأجر بحسب القطاع الاقتصادي

	النسبة المئوية (في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)	النسبة المئوية للنساء بحسب القطاع
العاملات بأجر	١٠٠ر٠	٤٥ر٨
منهن في :		
الصناعة	٢٩ر١	٤٣ر٢
صناعة البناء	٣ر٠	١٩ر٠
الزراعة والحراجة	١٦ر٤	٣٩ر٩
النقل والبريد والاتصالات	٥ر١	٢٨ر٢
التجارة	١٥ر٣	٦٥ر٤
القطاعات غير المادية	٢٩ر٤	٦٢ر٧

متوسط الأجور الشهرية في أيلول/سبتمبر للعاملات الماهرات في بعض المهن الرئيسية

	فورنتات (١٩٨٧)	النسبة المئوية الى متوسط أجور الرجال، ١٩٨٧
الصناعة		
صنع الادوات الميكانيكية	٦ ٢٢٧	٨٥
اصلاح الراديو والتلفزيون	٦ ٣٤٢	٩٧
انتاج الأدوات الطبية	٨ ٢٩٣	٧٥
الغزل	٧ ٥٠٠	١٢١
النسج	٦ ٨٥٠	٨٠
انتاج الاحذية	٥ ٦٤٠	٨٧
صنع الملابس الجاهزة	٥ ١١٨	٧٥
الزراعة		
زرع النباتات	٥ ١٢٧	٨١
تربية الدواجن	٥ ٥٨٠	٨٧
تربية الماشية	٦ ٥٩٦	٨٩
النقل والمواصلات		
قيادة الترام والقطارات تحت الأرضية وحافلات الركاب الكهربائية	٩ ٩٥٦	٩٤
ساعيات بريد	٥ ٣٩٩	٩٣
التجارة		
مساعدات متاجر (باستثناء متاجر بيع الأغذية)	٤ ٨٩١	٨٧
مساعدات في متاجر بيع الأغذية	٤ ٩٥٧	٨٨
مديرات متاجر يعمل فيها شخص أو شخصان	٥ ٥٧٥	٩٢
الخدمات		
مصففات شعر	٣ ٤٧١	٨٩
مساعدات تصوير ومعامل تصوير	٦ ٨١١	١٠٢

متوسط كسب الموظفين الاداريين ،* ١٩٨٦

	متوسط كسب النساء		متوسط كسب الاداريين = ١	
	متوسط كسب الرجال	النسبة المئوية لمتوسط كسب الرجال	الاناث	الذكور
مديرون	١٦ ٨٩٠	٧٩	٣ر٣	٣ر٧
نواب مديرون	١٦ ٦٠٠	٨٣	٣ر٢	٣ر٥
كبار موظفين آخرون	١٠ ٩٤٠	٨٦	٢ر٥	٢ر٢
مديرو انتاج	٧ ٧٣٠	٧٨	١ر٥	١ر٧
موظفون رسميون	٦ ٦٨٠	٨٣	١ر٣	١ر٤
مستخدمون اداريون	٥ ٤٩٠	٦٦	-	-

* باستثناء المؤسسات والتعاونيات والزراعة (أرقام أجور الدولة ووزارة العمل) .

خريجو وتلاميذ المدارس الابتدائية ، الذين يواصلون دراساتهم ، ١٩٨٧

	الذكور	الاناث
خريجو المدارس النهارية ، بالآلاف	٦٧ر٣	٦٦ر٩
من بين كل ١٠٠ خريج ، عدد الطلبة في :		
المدارس المهنية	٥٧ر٢	٣١ر٢
المدارس الثانوية التقنية	-	٥ر٥
المدارس الثانوية المتخصصة	٢٥ر٩	٢٧ر٦
الجامعات	١٤ر١	٢٨ر١

الاناث في الدورات النهارية للمنشآت التعليمية العليا ، ١٩٨٧

	بالآلاف	النسبة المئوية
المجموع	٣٤ر٥	٥١ر٧
التربية	١٨ر٦	٧٣ر٤
الطب	٤ر١	٥٤ر٤
الرعاية الصحية	١ر١	٩٦ر٣
الدراسات الاقتصادية	٣ر٩	٦٤ر٦
القانون والادارة	١ر٨	٥٧ر٣
الدراسات التقنية	٢ر٦	١٥ر٣
الزراعة	١ر٣	٣١ر٢
علم الطب البيطري	٠ر١	١٩ر٥

المرفق الرابع

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٢١

المرأة في الأسرة ٢٣

تعليم المرأة ٣٣

المرأة في ميدان العمل ٤٠

١ - توظيف المرأة ٤٠

٢ - ظروف عمل المرأة ٤٥

٣ - ايرادات المرأة ٤٧

٤ - آراء النساء في وظائفهن وأماكن عملهن وأجورهن ٥١

النساء في سن التقاعد ٥٣

أوقات الفراغ ٥٧

مقدمة

"لا تتشكل البشرية الا باجتماع الرجال والنساء معا ." (كانت)

١ - يبلغ مجموع تعداد السكان في هنغاريا ٦ر١٠ ملايين نسمة : ٥ر٥ ملايين من النساء ، و ١ر٥ ملايين من الرجال . ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، سجل نقصان في ذلك التعداد قدره ٠٠٠ ١٠٥ نسمة ، والسبب في ذلك هو انخفاض معدل المواليد ، وانخفاض عدد المواليد الذين يولدون أحياء ، والارتفاع المستمر في معدلات الوفيات بين الرجال في فئة العمر ٢٥ - ٥٩ سنة . ويمثل الرجال ثلثي ذلك الانخفاض في التعداد ، وتمثل النساء أقل من ثلثه . وحدث كذلك انخفاض في عدد ونسبة الأطفال والشباب بين مجموع السكان ، في حين ارتفع عدد الجيل من السكان متوسطي السنّ .

النسبة المئوية لتوزيع السكان بحسب العمر

	١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠		١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الاطفال	٢ر٢٣	٦ر٢٠	٤ر٢٢	٨ر١٩
الشباب (١٥-٢٩ سنة)	٢ر٢٣	٩ر٢٠	٨ر٢٠	٤ر١٨
متوسطو السن (٣٠-٥٩ سنة)	٠ر٣٩	١ر٣٩	٤ر٤١	٤ر٤٠
المسنّون (٦٠ سنة وأكثر)	٦ر١٤	٤ر١٩	ر١٥	٤ر٢١
المجموع	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

٢ - ومن علامات ارتفاع متوسط عمر السكان ، أن عدد المسنين مقارنا بعدد الشباب مرتفع نسبيا . ويوجد حاليا ٨٨ شخصا مسنا مقابل كل ١٠٠ طفل ، أي بزيادة ١٠ عن ذلك العدد في ١٩٨٠ ، وفي الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، كانت هذه النسبة منخفضة ، اذ بلغت ١١ الى ١٨ في البلدان النامية ، بينما تفاوتت تفاوتا كبيرا في البلدان الاوروبية : ٥٠ الى ٦٦ في رومانيا وبولندا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا ، و ١٠٢ الى ١١٦ في المملكة المتحدة والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية المانيا الاتحادية والسويد .

٣ - وطبقا للتعداد ، كان عدد النساء يفوق دائما عدد الرجال . غير أن التفوق في عدد النساء ليس من خصائص كل الفئات العمرية . فبين المواليد الجدد ، مثلا ، يفوق عدد الأولاد عدد البنات . وفي الثمانينات ، كان عدد المواليد الذكور ١٠٥ مقابل كل

١٠٠ بنت . كما أن العمر المتوقع للاناث عند الولادة أطول بسبع سنوات وسبعة أشهر من العمر المتوقع للذكور ، فضلا عن أن الوفيات بينهن أقل . وبالتالي ، تكون النسبة بين الجنسين متوازنة حتى سنّ ٣٥ سنة ، ثم تأخذ الفجوة العددية بينهما في الاتساع بعد هذه السنّ لصالح السكان من النساء .

عدد ونسبة النساء والرجال بحسب الفئات العمرية
(١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨)

	الرجال	النساء	النساء في كل ٠٠٠ ١ من السكان
	٠٠٠ ١ شخص		
الاطفال (حتى ١٤ سنة)	١ ١٤٥	١ ٠٨٩	٩٥١
الشباب (١٥-٢٩ سنة)	١ ٠٦٣	١ ٠٠٩	٩٤٩
متوسطو السنّ	٢ ١١٨	٢ ٢١٦	١ ٠٤٦
المسنّون (٦٠ سنة وأكثر)	٧٩١	١ ١٧٥	١ ٤٨٥
المجموع	٥ ١١٦	٥ ٤٨٨	١ ٠٧٣

٤ - وعلى مستوى أراضي البلد كله ، توجد تلك الاتجاهات نفسها في النسبة بين النساء والرجال ، كما يظهر من الاحصاءات الوطنية ، فيما يتعلق بمنطقة العاصمة وبالمناطق الحضرية والريفية ، حيث تكون أعداد النساء أعلى كثيرا من أعداد الرجال في فئة السكان متوسطي العمر وفئة المسنين . وفي المجموع ، يتبين أن نسبة النساء الى كل ٠٠٠ ١ رجل أعلى كثيرا في بودابست (١٤١ ١) منها في المدن الصغيرة (٠٧٠ ١) وفي القرى (٠٤٣ ١) .

٥ - وانخفض عدد ونسبة السكان النشطين اقتصاديا في الثمانينات . ويمثل الرجال الاغلبية العددية الساحقة في هذا النقصان .

النشاط الاقتصادي للسكان (النسب المئوية)

	١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢		١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	
	مجموع السكان	النساء	مجموع السكان	النساء
المتكسبون الناشطون	٤٦ر٧	٤٠ر٧	٤٥ر٧	٤٠ر٥
المتكسبون غير الناشطين	٢١ر٣	٢٦ر٩	٢٤ر٢	٢٨ر٢
متقاعدون يتقاضون اعانات رعاية اجتماعية	١٩ر١	٢٢ر٦	٢٢ر٠	٢٤ر٠
عاملون في اجازة رعاية الطفل	٢ر٢	٤ر٣	٢ر٢	٤ر٢
معالون	٣٢ر٠	٣٢ر٤	٣٠ر١	٣١ر٣
اطفال حتى سنّ ٥ سنوات	٩ر٠	٨ر٥	٧ر١	٦ر٧
طلاب	١٥ر٨	١٤ر٨	١٧ر١	١٦ر١
معالون آخرون	٧ر٢	٩ر١	٥ر٩	٨ر٥
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

٦ - مع انخفاض عدد المواليد ، أصبح عدد الاطفال (حتى سنّ ٥ سنوات) أقل منه في بداية هذا العقد ؛ ولكن ارتفع في نفس الوقت عدد السكان من المتقاعدين والطلاب .

المرأة في الاسرة

٧ - لا يزال الزواج أكثر السبل شيوعا للشروع في تكوين أسرة . وفي عقد الثمانينات ، تناقص بالتدريج عدد الزيجات الجديدة : ففي سنة ١٩٨٠ ، عقد ٨٠ ألف زيجة مقابل ٦٦ ألفا فحسب في سنة ١٩٨٧ . ومعدل الزيجات أدنى في اسكاندينافيا وشمال أوروبا وبلجيكا وهولندا وفرنسا وايطاليا منه في هنغاريا ، بينما هو أعلى في معظم بلدان وسط أوروبا وجنوبها .

عدد الزيجات لكل ألف من السكان في سن الخامسة عشرة وما فوقها

	الرجال	النساء
متوسط السنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠	٧٢	٥٤
سنة ١٩٨٧	٥٠	٣٨

٨ - وقد هبط عدد الزيجات بصفة رئيسية بين الرجال العزاب والنساء العازبات ، غير انه قل أيضا عدد من تزوجوا من بين الأرامل والمطلقين عما كان عليه سنة ١٩٨٠ . وارتفع عدد حالات الطلاق وما زال يرتفع مع وجود فترات هبوط وصعود . وفي سنة ١٩٨٧ ، بلغ عدد حالات الطلاق ثلاثين ألفا ، أي بزيادة ألفين على سنة ١٩٨٠ . واذ يبلغ معدل الطلاق في هنغاريا ٢ر٨ لكل ألف من السكان ، تأتي هنغاريا بعد الاتحاد السوفياتي والجمهورية الالمانية الديمقراطية والمملكة المتحدة في قائمة البلدان الأوروبية .

٩ - وفي عقد الثمانينات ، ازداد عدد ونسبة حالات الطلاق بين الزيجات التي مضى عليها عشر سنوات أو أكثر في حين قل عدد الزيجات الحديثة التي انفصمت عراها . وعلى الرغم من هذا الهبوط ، فان أقل الزيجات استقرارا هي الزيجات التي يتراوح عمرها بين سنتين وأربع سنوات . وكان للزيجات التي تفككت طفلان في ثلثي الحالات ، وأكثر من طفلين في ٣٠ في المائة من الحالات .

حالات الطلاق تبعا لعدد الأطفال (بالنسبة المئوية)

عدد الأطفال	١٩٨٠	١٩٨٧
١	٣١ر٤	٣٤ر٤
٢	٣٦ر٩	٣٥ر١
٣	٢٤ر٣	٢٥ر٤
٤ أو أكثر	٢ر٤	١ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

١٠ - وفي ٦٩ في المائة من حالات الطلاق (٦٥ في المائة في سنة ١٩٨٠) كانت الزوجة هي التي بدأت اجراءات الطلاق .

١١ - وأسفرت الدراسات التي أجريت عن تاريخ الزيجات وانفصامها ، عن أنه في سنة ١٩٨٧ كان من الارجح أن تنتهي بالطلاق تلك الزيجات التي انعقدت قبل ١٣ عاما حيث لا يكون لدى الاسرة أي أطفال (٤٦ في المائة) أو حيث لا يكون لديها سوى طفل واحد (٣٦ في المائة) . ومن الحقائق البادية أيضا أن ربات البيوت ينزعن الى اقامة علاقات أشد استقرارا ، مما يرجع في جانب منه الى افتقارهن الى أجور مستقلة وانجابهن عددا من الاطفال أكبر نسبيا من المتوسط . وفي حالة اشتغال الزوجة بوظيفة ثانية ، ليس هناك ما يثبت أن الزواج يصبح أقل دواما نتيجة لذلك ، غير أن من الواضح أن فقدان الاب أو الزوج أيسر احتمالا من فقدان الام أو الزوجة .

١٢ - وفي عقد الثمانينات ، تراوح دائما عدد الزيجات التي انتهت على أثر الطلاق أو الوفاة بين ٩٥ ألفا ومائة ألف ، وكان منذ سنة ١٩٧٨ يتجاوز دائما عدد الزيجات الجديدة : بمقدار ١٨ ألفا سنة ١٩٨٠ وبمقدار ٢٩ ألفا سنة ١٩٨٧ .

١٣ - وبالنظر الى ما أوجزناه فيما تقدم ، هبط عدد الاشخاص المتزوجين كما هبطت نسبتهم بين السكان في سن الخامسة عشرة وما فوقها ، وتزامن ذلك مع ارتفاع مناظر في عدد الاشخاص الارامل والعزاب .

الحالة الزواجية للسكان في سن الخامسة عشرة وما فوقها (بالنسبة المئوية)

	١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠		١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	
	مجموع السكان	النساء	مجموع السكان	النساء
الرجال العزاب والنساء العازبات	١٧ر٧	١٣ر٨	١٩ر٣	١٤ر٩
المتزوجون والمتزوجات	٦٧ر٤	٦٤ر٣	٦٢ر٩	٥٩ر٩
الأرامل	١٠ر٢	١٦ر٣	١١ر١	١٧ر٧
المطلقون والمطلقات	٤ر٧	٥ر٦	٦ر٧	٧ر٦
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

١٤ - ووفقا لبيانات التعداد الجزئي الذي أجري سنة ١٩٨٤ ، يعيش في أسر ٨٣ر٣ في المائة من السكان . ويتربى في أسر ٩٥ في المائة من الاطفال دون سن الخامسة عشرة . وتغير هيكل الاسر في أوائل عقد الثمانينات بحيث هبط قليلا عدد ونسبة الاسر التي تضم الزوج والزوجة ، وزاد في الوقت نفسه عدد الاسر التي ينفرد برعايتها أحد الوالدين . وفي ٨٢ في المائة من هذه الحالات كانت الاسر تتألف من أطفال يعيشون مع أمهاتهم .

١٥ - ويعيش ٧ في المائة من السكان وحدهم (٧٥٩ ألف نسمة في ١٩٨٤) بدون أسرة ، وثلثا هؤلاء نساء وفي ١٩٨٠ ، وفي ١٩٨٤ كذلك ، كان يوجد ١٦٢ طفلا لكل مائة أسرة ذات أطفال ، وكانت نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة ٧٠ في المائة في ١٩٨٠ ، و ٦٨ في المائة في ١٩٨٤ .

١٦ - وقد استقر متوسط حجم الأسرة في هنغاريا عند مستوى منخفض جدا منذ زمن طويل الى درجة لا يكفل معها حتى تجديد عدد السكان ؛ ذلك أنه ينبغي ، لكي يظل عدد السكان ثابتا على حاله ، أن يولد ٢٣٠ طفلا لكل مائة أسرة . بل ان عدد الأطفال الذين يخطط لهم وقت شروع الشباب في الزواج يقصر دون المستوى المطلوب .

عدد الأطفال الذين خططت لهن النساء
المقبلات على الزواج في :

١٩٦٦	١ر٨٩ طفل
١٩٨٠	٢ر٠٥ طفل

عدد الأطفال الذين خططت لهن النساء
المقبلات على الزواج في :

١٩٧٤	٢ر١٧ طفل
١٩٨٧	٢ر٠٥ طفل

١٧ - وثمة فروق كبيرة في الخصوبة بين النساء تبعا لأماكن اقامتهن وتعليمهن ونشاطهن الاقتصادي فأسر الريف يزيد عدد أطفالها على عدد أطفال الأسر المقيمة في بودابست بمقدار ٣٣ طفلا في المتوسط لكل مائة أسرة . وفي الأسر التي لم تتم رباتها ثماني سنوات من التعليم الابتدائي ، يوجد قرابة ضعفي أطفال الأسر التي حصلت رباتها على درجة جامعية . وفي الأسر التي لا تعمل رباتها خارج المنزل ، يزيد عدد الأطفال بمقدار ٥٣ طفلا لكل مائة أسرة على عدد أطفال الأسر التي تعمل رباتها لقاء أجر . وفي حالة الامهات النشطات اقتصاديا تميل النساء اللائي يشتغلن بأعمال لا تتطلب مهارات محددة الى انجاب أكبر عدد من الأطفال في حين أن النساء اللائي يعملن كرئيسات أو مديرات يملن الى انجاب أقل عدد من الأطفال . ولا يختلف متوسط عدد الأطفال بين الامهات اللائي يشتغلن بأعمال تتطلب مهارات أو بأعمال مكتبية أو بأعمال تقنية .

١٨ - ويقتضي الانسجام والتوازن داخل الأسرة أن يولد الأطفال أصحاء وفي الوقت المناسب ، ويعد تنظيم الأسرة وسيلة لتحقيق هذه الغاية . وفي عقد الثمانينات كان قرابة ثلث النساء المنتميات الى فئة العمر ١٧ - ٤٩ سنة يستخدمن حبوب منع الحمل ، ونحو خمس النساء المتزوجات المنتميات الى فئة العمر ١٥ - ٣٩ سنة يستخدمن وسائل تثبت داخل الرحم . وبالنظر الى أن كثيرا من النساء لا يستخدمن أية وسيلة لمنع الحمل ، أو لا يواظبن على استخدامها ، أو يستخدمن وسائل غير ناجعة ، فكثيرا ما تنتهي حالات الحمل غير المرغوبة بالاجهاض . وفي السنوات الواقعة بين ١٩٨١ و ١٩٨٧ ،

كان المتوسط السنوي لحالات الاجهاض ٨١ ألفا : ٥٤ لكل ١٠٠ مولود حي في ١٩٨٠ ، و ٦٧ لكل ١٠٠ مولود حي في ١٩٨٧ ، ويشكل النساء اللائي يجهضن أول حمل لهن ١٥ في المائة من حالات الاجهاض .

١٩ - وتكفل الرعاية الصحية للأمهات والأطفال شبكة منظمة . والمفروض أن يجرى للأمهات الحوامل ما لا يقل عن أربعة فحوص طبية وان كان ما يحدث فعلا هو انهن يتوجهن الى المستوصفات ثماني أو تسع مرات في المتوسط . ويولد ما يزيد على ٩٩ في المائة من الأطفال في المستشفيات ، ويعرض الأطفال الرضع على الممرضات أو الأطباء ١١ مرة سنويا في المتوسط . وقد ارتفع مستوى الرعاية الطبية في سنة ١٩٨٧ عما كان عليه في سنة ١٩٨٠ ، نتيجة لزيادة عدد أطباء الأطفال في مرافق الصحة الأساسية بنسبة ٢٤ في المائة (ويبلغ مجموعهم ٢٩٠ ١ طبيبا) . وزاد عدد ساعات الجراحة في غرف عمليات الأطفال بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا ، مما يعني أن الزيادة تفوق عدد الاستشارات المطلوبة ، وأنه يمكن بالتالي ، في سنة ١٩٨٧ ، أن يخصص لكل مريض وقتا يفوق ما كان يخصص له في سنة ١٩٨٠ .

٢٠ - وطرأ طوال السنوات الأربعين الماضية هبوط حاد على معدل وفيات الأطفال نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة واتخاذ اجراءات التطعيم والتحصين ، ولا يزال هذا التطور الايجابي قائما : فقد كان معدل الوفيات ٢٣ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في ١٩٨٠ ، ثم هبط هذا الرقم الى ١٧ بحلول سنة ١٩٨٧ . ومع ذلك لا يزال معدل وفيات الأطفال مرتفعا في هنغاريا ، اذا لا يزيد عليه في بلدان أوروبا الا معدلات يوغوسلافيا ورومانيا والاتحاد السوفياتي .

٢١ - وتتعدد الطرق التي تساعد بها الدولة والمجتمع النساء في القيام بمهامهن كأمهات وكمربيات فالأمهات الحوامل لهن الحق في ٢٤ أسبوعا اجازة وضع منها أربعة أسابيع قبل التاريخ المتوقع للوضع . ويتقاضى الأمهات مرتباتهن كاملة عن هذه الفترة ان كانت قد مضت عليهن في العمل فترة معينة . وفضلا عن ذلك تتلقى الأم بعد ميلاد طفلها علاوة واحدة موحدة اذا كانت قد أجرت أثناء الحمل العدد اللازم من الفحوص الطبية . وتبلغ هذه العلاوة ٠٠٠ ٦ فلورنت منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

٢٢ - وبعد انتهاء فترة الـ ٢٤ أسبوعا لاجازة الوضع ، يتاح للأمهات خيار مواصلة رعاية أطفالهن في البيت . وحتى يتم الطفل سنة من عمره لا يرخص بالبقاء في البيت لهذه الغاية الا للأم أو للأب الذي ينفرد برعاية طفله ، مع تقاضي علاوة لرعاية الطفل يتغير مقدارها تبعا للأجر . وحتى يتم الطفل سنتين من عمره يؤول هذا الحق الى أي من الوالدين . ويبلغ مقدار العلاوة ، تبعا لمدة الخدمة السابقة ، ٦٥ أو ٧٥ في المائة من متوسط ايراد الوالد المعني . وأثناء السنة الثالثة من عمر الطفل ، يحق للوالد الذي يبقى في البيت لرعايته أن يتقاضى علاوة أساسية موحدة الى أن يتم الطفل عامه الثالث . وتبلغ هذه العلاوة في حالة الطفل الأول ٨٠٠ فلورنت ، وفي حالة الطفل

الثاني ٩٠٠ فلورنت ، وفي حالة الطفل الثالث ٠٠٠ ١ فلورنت (وتبلغ هذه العلاوات بالنسبة الى أعضاء التعاونيات الزراعية : ٧٠٠ و ٨٠٠ و ٩٠٠ فلورنت على التوالي) . وتستكمل هذه العلاوة الأساسية بمبلغ اضافي شهري قدره ٩٣٠ فلورنتا بغض النظر عن عدد الأطفال في الأسرة . كذلك تمنح علاوة رعاية الطفل الموحدة هذه لطلبة معاهد التعليم العالي المتفرغين ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، بوسع الآباء الذين يرعون أطفالا مرضى أو معوقين أن يبقوا بالمنزل الى أن يتم الطفل عامه العاشر ، ويتقاضوا ضعفي علاوة رعاية الطفل الأساسية .

٢٣ - وقد حدا تطبيق نظام علاوة رعاية الطفل بالنساء الى العمل خارج البيت في مرحلة أبكر مما كن يفعلن من قبل . وعلى أثر ادخال العلاوات الموحدة ثم العلاوات التي يتغير مقدارها تبعا للأجر في وقت لاحق ، بقي بالمنزل ما يتراوح بين ٢٢٠ و ٢٩٠ الف امرأة كل سنة منذ ١٩٧٤ لرعاية صغار أطفالهن ، ويمثل ذلك ٤ الى ٥ في المائة من الأشخاص الموظفين ، و ٨ الى ١٢ في المائة من النساء الموظفات .

٢٤ - وفي أواخر عقد الستينات اغتنم ثلثا النساء تقريبا هذه المساعدة ، وتراوحت هذه النسبة في السبعينات بين ٧٥ و ٨٠ في المائة ، وبلغت قرابة ٩٠ في المائة عندما ادخل نظام العلاوات المتغيرة تبعا للأجر .

نسبة النساء العاملات بأجر واللائي اغتنمن علاوة رعاية الطفل الموحدة والعلاوة المتغيرة تبعا للأجر

	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٦
المشتغلات بأعمال جسمانية	٧٢	٨٨	٩٣
المشتغلات بأعمال غير جسمانية	٥٥	٧٩	٨٥
العاملات بالتعاونيات الزراعية	٧١	٦٩	٨٤
المجموع	٦٦	٨٣	٨٩

٢٥ - ونسبة النساء اللواتي يؤثرن البقاء في البيت مددا أطول ، حتى يتم الطفل عامه الثالث ، يتقاضين أثناءها علاوات موحدة ، آخذة في الزيادة : ففي أوائل عقد السبعينات ، كانت هذه النسبة أقل من الثلث (٤٤ في المائة في حالة المشتغلات بأعمال جسمانية و ٢٣ في المائة في حالة المشتغلات بأعمال غير جسمانية) ، وارتفعت بحلول سنة ١٩٨٦ الى ما يزيد على نصف المستحقات منهن (٦٠ في المائة في حالة المشتغلات بأعمال جسمانية و ٤٣ في المائة في حالة المشتغلات بأعمال غير جسمانية) .

٢٦ - وفي معظم البلدان الأوروبية تستحق صغار الأمهات اجازة وضع متفاوتة الطول (تتراوح من ١٤ الى ٣٠ أسبوعا) يؤخذ جزء منها وجوبا ، من ٤ الى ٦ أسابيع عادة ، قبل التاريخ المتوقع للوضع . وفي بعض البلدان تتوقف مدة اجازة الوضع على عدد الأطفال (مثال ذلك بلغاريا وبولندا وفرنسا) . وعندما تنتهي اجازة الوضع ، يجوز للأمهات أن يحصلن على اجازة لرعاية الطفل يتراوح طولها بين ثلاثة أشهر وأربع سنوات . وتتوقف هذه الاجازة عادة على الخدمة السابقة ، وذلك باستثناء تشيكوسلوفاكيا وفنلندا والسويد حيث تكون هذه الاجازة مستحقة لكل مواطن . وهي مستحقة للوالدين في بعض البلدان (هنغاريا ، السويد ، فنلندا ، ايطاليا) بمعنى أنها حق للأب كذلك . وتتباين طرق حساب المبلغ الفعلي للعلاوة ، غير أنه يكون عادة مبلغا قليلا نسبيا اذ لا يتجاوز ثلث الأجر في المتوسط وان بلغ في بعض البلدان ٩٠ في المائة من متوسط الأجور . وهناك من البلدان (الاتحاد السوفياتي ، بولندا ، هنغاريا ، السويد ، بلغاريا) ما يتيح للوالدين شغل وظائف لبعض الوقت أثناء رعاية اجازة الطفل .

٢٧ - وعلى مر السنين ، زادت بالتدريج نسبة الأطفال الذين ترعاهم أمهاتهم في سنوات العمر الأولى .

النسبة المئوية لمن يقومون برعاية الأطفال في السنتين الأوليين من أعمارهم

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧
الأمهات الحاصلات على اجازة وضع	٨ر٥	١٠ر٢	١٢ر٢
الأمهات الحاصلات على اجازة رعاية الطفل	٣٧ر٩	٥٨ر٦	٦١ر٠
دور الحضانة	٩ر٥	١٥ر٩	١٣ر٨
أناس أو جهات لا تتلقى اعانة مجتمعية من أي نوع	٤٤ر١	١٥ر٣	١٣ر٠

٢٨ - ونقطة تحول عندما يبلغ الطفل من العمر ثلاث سنوات ، وهي السن التي ينتهي فيها حق الأم في الحصول على اجازة لرعاية الطفل ، اذ يتوجه ما يزيد على نصف الأطفال الى دور الحضانة أو رياض الأطفال . وفي حالة الأطفال من فئة العمر ٤ الى ٦ سنوات ، تعد رياض الأطفال أهم المؤسسات التي ترعى الأطفال ، اذ يتوجه اليها ثلاثة أرباع أطفال سن الرابعة وأربعة أخماس أطفال سن الخامسة .

٢٩ - وابتداء من سن السابعة ، تبلغ نسبة الأطفال الذين ترعاهم أمهاتهم نحو ١٧ في المائة . ويتسم دور المدارس النهارية بالأهمية بالنسبة الى الأطفال حتى سن الحادية عشرة ثم تتضاءل أهميته تدريجيا بعد ذلك . ويتردد على هذه المدارس قرابة ثلاثة أرباع أطفال سن السابعة في حين لا تتجاوز ٢٧ في المائة نسبة أطفال سن الرابعة عشرة الذين يترددون عليها . وفي الوقت نفسه يتزايد عدد الأطفال الذين لا يحظون بأي اشراف

أثناء النهار ، وتبلغ نسبتهم ٢٢ في المائة لدى أطفال سن الحادية عشرة وترتفع هذه النسبة الى ٣٩ في المائة في حالة أطفال سن الرابعة عشرة .

٣٠ - وتلخص تلك الأرقام على النحو التالي : في نهاية سنة ١٩٨٦ ، كان ٣٠ في المائة من أطفال سن الرابعة عشرة وما دونها لا يتلقون رعاية الا من أمهاتهم ، ويتلقى ٦ في المائة منهم الرعاية من آبائهم ، و٥ في المائة من أجدادهم وجداتهم . وتتسم بأهمية كبرى وظيفة مؤسسات الأطفال (دور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس النهارية) ، بالنظر الى أنها ترعى ٤٥ في المائة من مجموع الأطفال أثناء النهار حينما يكون الوالدان في مقار عملهم . وتبلغ ١٣ في المائة نسبة الأطفال الذين لا يتلقون أي نوع من الاشراف ، ويعرف هؤلاء بـ "الأطفال ذوي المفاتيح حول رقابهم" وثمة مع ذلك فوارق شديدة تنطوي عليها هذه الأرقام المتوسطة تبعا لما اذا كان الطفل يعيش في أسرة تضم الوالدين معا أو تتمثل في أم تنفرد برعايته .

رعاية الأطفال دون سن الرابعة عشرة أثناء النهار ، بالنسبة المئوية

	أسر كاملة لديها أطفال	أمهات تنفرد برعاية أطفالهن
الأم وحدها	٣٠ر٥	١٩ر٠
الأمهات و/أو الآباء	٦ر٨	-
الوالدان معا	٣٧ر٣	١٩ر٠
مؤسسات للأطفال	٤٤ر١	٥٣ر٣
الأجداد والجدات	٤ر٩	٩ر٠
أخ/أخت أكبر	١ر١	١ر٨
لا اشراف على الاطلاق	١٢ر٥	١٦ر٩
حالات أخرى	٣ر٠	-
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

٣١ - ومن مصادر العون الكبرى للوالدين قدرتهما على الحصول على اجازة "مرضية" عندما يمرض أطفالهم . وتبلغ مدة الاجازة "المرضية" ٨٤ يوما في السنة أثناء السنوات الثلاث الأولى من عمر الطفل ، و ٤٢ يوما أثناء السنوات من الثالثة الى السادسة ، و ١٤ يوما من السادسة الى العاشرة ، ويضاعف الرقمان الأخيران في حالة الوالد الذي ينفرد برعاية طفله . وفي سنة ١٩٨١ ، بلغ المتوسط اليومي لعدد الآباء (والأمهات) الذين تغيبوا في اجازة مرضية لرعاية أطفالهم المرضى ، ٢١ ألفا ، وبلغ مجموع أيام الاجازات المرضية هذه ٥ر٥ مليون يوم في السنة ، أي ٨ في المائة من مجموع الاجازات المرضية .

٣٢ - ولعل أهم اسهام يقدمه المجتمع في مجال تنشئة الاطفال هو الاعانة الاسرية ، ففي سنة ١٩٨٧ ، تلقى هذه الاعانة ٢ر٣ مليون طفل في ١ر٣٥٧ مليون أسرة ، وبلغت قيمتها ٢٣ الف مليون فلورنت ، أي بزيادة قدرها ٧١ في المائة على قيمتها في سنة ١٩٨٠ . وكان عدد الاطفال المستحقين للاعانة الاسرية يفوق العدد المناظر له في سنة ١٩٨٠ بنسبة ١١ في المائة ، وذلك في معظمه نتيجة لتوسيع نطاق الفئة المعنية من الاطفال .

نظام الاعانات الاسرية

	المبلغ الشهري اعتبارا من ١٩٨٩/١/١ (بالفلورنت)	(أ) الاسر التي منحت اعانات أسرية في ١٩٨٧ (بالآلاف)
لطفل واحد حتى سن السادسة	١ ٣٢٠	١٧٣
الامهات اللائي ينفردن برعاية أسرهن(ب)	١ ٦٢٠	٤٠٥
لطفلين في أسرة تنفرد الام برعايتها	٣ ٥٠٠	٦١
لثلاثة أطفال	٥ ٢٥٠	٥٧٩
لاربعة أطفال	٧ ٠٠٠	١٩
لخمسة أطفال	٨ ٧٥٠	٥
لستة أطفال أو أكثر	١ ٧٥٠/للطفل	٣

(أ) تزاد الاعانة الاسرية بمقدار ١٠٠ فلورنت الى أن يتم الطفل العام الثالث من عمره .

(ب) تلك الاسر التي كانت تتلقى اعانة أسرية بعد انجاب طفلين ، ولكن هذه الاعانة لم تعد مستحقة الآن .

٣٣ - والاعانة الاسرية لا تغطي سوى جزء صغير من تكاليف تنشئة الاطفال . وقد تفاقمت ضآلة نسبتها عما كانت عليه في سنة ١٩٨٠ على الرغم من أن المبالغ الفعلية قد طرأ عليها زيادة كبيرة .

النسبة المئوية للتكاليف التي تغطيها الاعانة الاسرية

	١٩٨٠	١٩٨٧
الوالد الذي ينفرد برعاية طفل واحد	٢١	١٨
الوالد الذي ينفرد برعاية طفلين	٢٨	٢٤
زوج وزوجة يرعيان طفلين	٢٤	٢٠
زوج وزوجة يرعيان ثلاثة أطفال أو أكثر	٣٥	٢٩

٣٤ - ومع توجه النساء للعمل خارج المنزل ، اكتسب التقسيم التقليدي للعمل داخل الأسرة قدرا ضئيلا من طابع الديمقراطية وان لم تطرأ عليه تغيرات جذرية اذ لا تزال معظم أعباء البيت وتربية الأطفال تقع على كاهل الزوجات سواء أكن يعملن لقاء أجر خارج البيت أم لا يعملن .

٣٥ - واذا عدنا بذاكرتنا عشر سنوات الى الوراء وجدنا أن الوقت الذي كان يقضيه الرجال والنساء على السواء في أعمال البيت وفي صيانته قد نقص بنسبة ١١ أو ١٢ في المائة . وسجل مقدار الوقت الذي كان ينفق في الطهي والرعاية انخفاضا حادا بنسبة ١٨ و ٢٤ في المائة على التوالي . ومن جهة أخرى ، زاد بعض الشيء الوقت الذي ينفق في قضاء المشتريات والانتفاع بالخدمات . وطرأت زيادة أكيدة على الوقت الذي يقضى في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة ، وفي تدبير الشؤون الرسمية . ويميل الرجال الى أن ينفقوا في رعاية أطفالهم نفس مقدار الوقت تقريبا الذي كانوا ينفقونه منذ عشر سنوات خلت ، في حين أن النساء يقضين في رعاية أطفالهن وقتا يزيد بنسبة قرابة ٥٠ في المائة عن ذي قبل ، الأمر الذي يرجع أساسا الى ادخال علاوة رعاية الطفل المتغيرة تبعا للأجر .

٣٦ - وعند النظر الى تقسيم العمل داخل الأسر التي تضم الزوجين معا يبدو لنا أنه في ٨٠ - ٨٥ في المائة منها ، تنهض الزوجات وحدهن بالأعباء التقليدية التي يذكر منها الطهي والتنظيف وغسل الملابس وكيها . كذلك فان غسل الصحون وتحضير الشطائر واعداد مائدة الافطار تندرج في عداد واجبات الزوجة في ثلاثة أرباع الأسر . كما أن عمليات الشراء اليومية وتنظيف الشقة والنوافذ وحفظ الأطعمة كلها أعمال تنفرد النساء بالقيام بها فيما بين ٥٨ و ٦٣ في المائة من الحالات .

٣٧ - ومن جهة أخرى يضطلع الأزواج في ثلثي الأسر بأعمال التركيب والتصليح التي يتعين تنفيذها في البيت . ومن الجدير بالملاحظة أن تدبير الشؤون الرسمية يقع على عاتق الأزواج فيما يزيد قليلا على ربع الأسر . كما أنه في ٨ في المائة من الأسر ينفرد الأزواج بقضاء الحاجات من السوق أثناء عطلة نهاية الأسبوع وفي ٥ في المائة من الأسر

يقومون وحدهم بتنظيف النوافذ . ومن الخصائص المميزة لبعض الاسر أن الزوجين يقتسمان أعمالا منزلية معينة يخص منها بالذكر شراء الحاجات من السوق وتنظيف الشقة . ومن المعالم الجديدة نسبيا أن عشر الأزواج يحملون نصيبهم من غسل الصحون الذي تمقته معظم النساء ، وكذلك من تحضير الاطعمة المحفوظة تهيُّئا لفصل الشتاء .

٣٨ - وفي معظم الحالات ، تضطلع الأمهات اللواتي يعشن بلا زوج بمختلف أعباء البيت أو ربما اقتسمتها مع الكبار من أطفالهن . وينزع أطفال الأسرة التي ينفرد برعايتها أحد الوالدين الى المساعدة في أعمال البيت أكثر مما يميل اليها أقرانهم في الأسر التي تضم الوالدين .

تعليم المرأة

٣٩ - واصل المستوى التعليمي للسكان ، ومن ثم المستوى التعليمي للنساء ، اتجاهه الصعودي أثناء عقد الثمانينات . وفي فئات العمر الأصغر ، ولا سيما بين من هم دون الثلاثين ، تفوق المؤهلات الدراسية للنساء نسبيا نظيرتها لدى الرجال ، في حين أنه في الأجيال الأكبر ، وخاصة بين من هم فوق الستين ، يتفوق الرجال كثيرا على النساء في مستوى التعليم .

تعليم السكان (بالنسب المئوية)

أتموا التعليم الابتدائي (٨ صفوف) أو تجاوزوه	١٩٨٠		١٩٨٤	
	رجال	نساء	رجال	نساء
١٥ - ٢٩ سنة	٩٤ر٨	٩٥ر٠	٩٦ر٠	٩٦ر٤
٣٠ - ٥٩ سنة	٧٣ر٨	٦٤ر٦	٨٤ر١	٧٧ر٦
٦٠ سنة أو أكثر	٢٦ر٢	١٩ر٦	٣٤ر٨	٢٤ر٤
١٥ سنة أو أكثر	٧١ر١	٦١ر٦	٧٧ر٢	٦٧ر٩

أتموا التعليم الثانوي أو حصلوا على شهادات أعلى

	١٩٨٠		١٩٨٤	
	رجال	نساء	رجال	نساء
١٨ - ٢٩ سنة	٢٩ر٧	٤٢ر١	٣٢ر٤	٤٦ر١
٣٠ - ٥٩ سنة	٢٦ر٤	٢٢ر٣	٢٩ر٩	٣٠ر١
٦٠ سنة أو أكثر	١٢ر١	٤ر٩	١٥ر٦	٦ر٥
١٨ سنة أو أكثر	٢٤ر٤	٢٢ر٤	٢٧ر٣	٢٦ر٦

أتموا التعليم العالي

	١٩٨٠		١٩٨٤	
	رجال	نساء	رجال	نساء
٢٥ - ٢٩ سنة	٩ر١	١٠ر٦	١٠ر٠	١٣ر٤
٣٠ - ٥٩ سنة	٨ر٣	٥ر٣	١١ر٥	٧ر١
٦٠ سنة أو أكثر	٥ر١	١ر٠	٦ر٤	١ر٢
٢٥ سنة أو أكثر	٦ر٨	٦ر٤	١٠ر١	٥ر٩

٤٠ - وبالنظر الى الارتفاع العام الذي حققه المستوى التعليمي ، ونتيجة للتقاعد التدريجي للأجيال الأكبر سنا ، يلاحظ اتجاه صعودي مؤات في مستوى تعليم من يعملون بأجر ، ومن ثم في المستوى التعليمي للنساء كذلك . فقد زادت نسبة أولئك الذين تتجاوز مؤهلاتهم مجرد ثماني صفوف من التعليم الابتدائي .

النسب المئوية للعاملين بأجر حسب أعلى مستوى تعليمي بلغوه

	١٩٨٠		١٩٨٤	
	رجال	نساء	رجال	نساء
أقل من ثمانية صفوف في المدرسة الابتدائية	٨ر١٧	٣ر١٩	٨ر١٠	٢ر١٠
أتموا ثمانية صفوف من التعليم الابتدائي	٢ر٣٢	٦ر٣٩	٤ر٣١	٥ر٣٩
أتموا الدراسة في :				
مدرسة ثانوية للعمال المهرة أو للتعليم المهني	١ر٢٣	٨ر٨	٧ر٢٧	٧ر١١
مدرسة ثانوية	٢ر١٨	٠ر٢٥	٧ر١٩	٣ر٢٩
معهدا من معاهد التعليم العالي	٧ر٨	٣ر٧	٤ر١٠	٣ر٩

٤١ - والتعليم لا يكفل للمرأة فرصا متكافئة مع فرص الرجل في التقسيم الاجتماعي للعمل . ومردّ ذلك هو أن النساء ينزعن الى الدراسة في المدارس الثانوية العامة حيث يحصّلن معارف عامة أو في مدارس مهنية تدربهن على وظائف درج المجتمع على اسنادها للنساء في حين أن أكثر المترددين على المدارس المهنية العادية هم من الرجال . وفي عقد الثمانينات ، لم يكد يطرأ أي تغيير على النسب المئوية للدارسين بمختلف أنواع المدارس .

بيانات عن اتمام الدراسة الابتدائية والالتحاق بمعاهد التعليم الثانوي

	١٩٨٠		١٩٨٧	
أتمو الدراسة في مدارس نهاية (٠٠٠ ١ شخص)	٦٤ر٠	٦١ر٩	٦٧ر٣	٦٦ر٩
وبعدئذ يتجه الاطفال نحو معاهد التعليم التالية (٪)				
مدارس العمال المهرة	٥٧ر٨	٣٠ر١	٥٧ر٢	٣١ر٢
المدارس الثانوية المهنية	-	٦ر٠	-	٥ر٥
المدارس الثانوية التقنية	٢٤ر٣	٢٦ر٧	٢٥ر٩	٢٧ر٦
المدارس الثانوية العامة	١٣ر٨	٢٧ر٧	١٤ر١	٢٨ر١
المجموع	٩٥ر٩	٩٠ر٥	٩٧ر٢	٩٢ر٤

٤٢ - وفي سنة ١٩٨٧ كان ٣٤ر٢ في المائة من المتتلمذين فتيات ، وهي نسبة لا تزيد الا قليلا على نظيرتها في سنة ١٩٨١ (٣٢ر١ في المائة) . وكان معظم الفتيات يتدربن على حرف درج المجتمع على تخصيصها للفتيات (ومنها مثلا تجارة التجزئة ، وصناعة الملابس ، والخدمات) .

فروع خاصة للفتيات في التدريب المهني

	١٩٨١		١٩٨٧	
	العدد (٠٠٠ ١)	النسبة ٪	العدد (٠٠٠ ١)	النسبة ٪
مجموع المجالات التالية :	٥٠ر٥	٣٢ر١	٦٠ر٦	٣٤ر٢
مدارس التجارة	١٧ر٣	٨٦ر٥	١٨ر١	٨٣ر٩
صناعة الملابس	١١ر٥	٩٦ر٤	١٦ر١	٩٨ر٢
قطاع الخدمات	٣ر٥	٦٥ر٣	٤ر٧	٦٤ر٢
توريد الأطعمة	٤ر٢	٤٧ر٩	٤ر٥	٤٤ر٧
صناعة الجلود	٣ر١	٨٢ر٠	٤ر١	٧٩ر٦
صناعة النسيج	٢ر٤	٩٦ر٣	٣ر١	٩٨ر١

٤٣ - وتزيد على النصف أعداد الفتيات بين طلبة التدريب المهني في مجالات الصناعات الكيميائية ومواد البناء والطباعة (٨٥ و ٧٠ و ٥٧ في المائة على التوالي) . وهناك من جهة أخرى مهن (يذكر منها صناعة الآلات والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية) لا تتقدم لها الفتيات - إن تقدمن - إلا نادرا على أحسن الفروض . فمدارس التدريب على صناعة السيارات لا يتردد عليها الا فتيان ؛ وفي الصناعات الميكانيكية وصناعة الآلات ربما وجدت فتاة من بين كل ألف صانع ؛ كما يندر وجود الفتيات بين العاملين في القطع الآلي للمعادن (٧ في المائة) وفي صناعة الأدوات الكهربائية (٣٢ - نحو ٥ في المائة) وفي صناعة الأدوات الميكانيكية (٢١ في المائة) . وزادت في عقد الثمانينات نسبة الفتيات اللائي اخترن صناعة الأغذية وزرع النباتات : ففي ١٩٨٧ ، كانت نسبة الفتيات بين متتلمذي صناعة الأغذية ٤١ في المائة) وبين متتلمذي زرع النباتات ٣١ في المائة مقابل ٣٤ في المائة و ٢٦ في المائة على التوالي في ١٩٨١ .

٤٤ - وفي سنة ١٩٨٧ كان ٨ر٥١ في المائة من طلبة المدارس التقنية فتيات ، وهي نسبة لم تكد تتغير منذ سنة ١٩٨١ . وفي الفترة موضوع البحث لم يطرأ تغيير يذكر على اختيار فروع معينة . وتبلغ نسبة الفتيات اللائي يدرسن في المعاهد الطبية ومعاهد تدريب مربيات رياض الأطفال ٩٧ الى ١٠٠ في المائة ، وفي المدارس التقنية المتخصصة في التجارة والاقتصاد والخدمات البريدية ٨٠ الى ٩٠ في المائة . وفي سنة ١٩٨٧ كان قرابة نصف طلبة المدارس المتخصصة في توريد الأطعمة وخدمات النقل فتيات ، وذلك مقابل ٤٠ في المائة و ٣٣ في المائة على التوالي في سنة ١٩٨١ . ومن جهة أخرى لم تكد تطرأ زيادة تذكر على التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية التي تقدم تدريبا متخصصا في الميادين الصناعية والمجالات التقنية والزراعة ، حيث لا تزال نسبتهن بالغة الانخفاض (٢٠ الى ٢٥ في المائة) .

٤٥ - وتبلغ قرابة الثلثين نسبة الفتيات اللائي يدرسن في مدارس ثانوية عامة تقدم تعليما عاما وفي ميادين كثيرة تعد لدراسات أكاديمية تهيىء أفضل الفرص . غير أنه لا يواصل الدراسة في الجامعات والمعاهد سوى عدد قليل من خريجي هذه المدارس ، ويتعذر على من لا يواصلون الدراسة أن يجدوا عملا دون الحصول على مؤهلات متخصصة . وينطبق ذلك بنوع خاص خارج المدن الكبيرة .

٤٦ - وزاد في عقد الثمانينات الطلب على الدراسات الأكاديمية . فبين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ زاد عدد خريجي المدارس الثانوية بنسبة ٢٣ في المائة ، وعدد المتقدمين للالتحاق بمعاهد التعليم العالي بنسبة ٣٢ في المائة . غير أن مرافق التعليم العالي لم يطرأ عليها تحسن أو توسع بنفس القدر . ففي الفترة موضوع البحث لم يزد عدد طلبة السنة الأولى في معاهد التعليم العالي الا بنسبة ٥ أو ٦ في المائة . ومؤدى ذلك أيضا أن نسبة المقبولين من بين المتقدمين قد انخفضت : فلم تتجاوز في سنة ١٩٨٧ ٣٤ في المائة مقابل ٤٣ في المائة في سنة ١٩٨١ . غير أنه بالنظر الى التقلبات الديموغرافية المعروفة ، اختلف عدد السكان من فئة العمر ١٨ - ٢٢ اختلافا كبيرا من

سنة الى أخرى . وفي ذلك يكمن تفسير الاتجاه الصعودي للنسبة الملتحقة بالجامعات من أفراد هذه الفئة العمرية في النصف الاول من العقد (من ٩٤ في الالف سنة ١٩٨١ الى ٩٩ في الالف سنة ١٩٨٥) ثم هبوطها في السنتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ الى ٩٦ في الالف .

٤٧ - وفي سنة ١٩٨٧ ، تجاوز النصف قليلا (٥١ في المائة) عدد الطالبات المتفرغات ، وقد اتجهن في معظمهن نحو التدرب على مهن الطب والتدريس والاقتصاد ، في حين أن عدد المتدربات على مهن الهندسة والزراعة منخفض وازداد هبوطا منذ أوائل الثمانينات .

الطالبات المتفرغات في معاهد التعليم العالي

	١٩٨١		١٩٨٧	
	العدد (٠٠٠ ١)	النسبة المئوية	العدد (٠٠٠ ١)	النسبة المئوية
المجموع	٣١ر٨	٥٠ر١	٣٤ر٥	٥١ر٧
اعداد المعلمين	١٦ر٠	٧٣ر٤	١٨ر٦	٧٣ر٤
الطب	٤ر٤	٥٦ر٨	٤ر١	٥٤ر٤
العمل في مجالات الصحة	٠ر٩	٩٢ر٠	١ر١	٩٦ر٣
الاقتصاد	٣ر٤	٦١ر٥	٣ر٩	٦٤ر٦
القانون والادارة العامة	١ر٤	٥٠ر٨	١ر٨	٥٧ر٣
الهندسة	٣ر٢	١٧ر٦	٢ر٦	١٥ر٣
الزراعة	١ر٥	٢٨ر٣	١ر٣	٣١ر٢
الطب البيطري	٠ر١	١٥ر٨	٠ر١	١٩ر٥

٤٨ - وتختلف نسبة النساء تبعا لاختلاف مستوى اعداد المعلمين : ففي سنة ١٩٨٧ ، كانت تلك النسبة قرابة ١٠٠ في المائة في حالة مربيات رياض الاطفال ، و ٩٤ في المائة من معلمي الاطفال المعوقين ، و ٩٨ في المائة من معلمي المدارس الابتدائية . وفي الوقت نفسه ، بلغت نسبة النساء في كليات الآداب ومعاهد اعداد المعلمين ٧٧ في المائة و ٧٢ في المائة على التوالي ، ولم تتجاوز ٤٥ في المائة في كليات العلوم . وفي العقود السابقة ، لعبت الدراسات المسائية والتعليم بالمراسلة للكبار دورا بالغ الاهمية في رفع المستوى التعليمي للسكان . غير أنه بحلول عقد الثمانينات ، هبط عدد الدارسين في هذه المدارس الخاصة بنسبة ٣٨ في المائة فأصبح ٨٢ ألفا ، كما هبط عدد المتقدمين الى الامتحانات النهائية بنسبة بلغت ٤٤ في المائة .

٤٩ - وكان هذا الهبوط أقل حدة في مجال التعليم العالي : فبحلول ١٩٨٧ ، كان عدد الدارسين بالمراسلة وطلبة المدارس المسائية قد هبط بنسبة ١٣ في المائة بالمقارنة

بعددهم في ١٩٨٠ فأصبح ٣٢ ألفا . وفي نفس الوقت هبط عدد من يدرسون للحصول على شهادة جامعية أولى بينما زاد بنسبة ٢٣ في المائة عدد طلبة الدراسات العليا . ويرجع انخفاض شعبية الدراسة بالمراسلة والدراسات المسائية في جانب منه الى أن أرباب العمل قد غدوا أقل استعدادا لمؤازرة جهود موظفيهم ، وفي جانب آخر الى تغير الظروف التي يعيش فيها الناس (مما يضطرهم الى الجمع بين عملين وما الى ذلك) .

التحاق النساء بدورات التعليم غير المدرسي وتعليم الكبار

	نسبة النساء بين المتخرجين		عدد النساء (في الالف)
	١٩٨١	١٩٨٧	سنة ١٩٨٧
التدريب على أعمال متوسطة المهارة	١٢ر٥	١٠ر٧	٦ر٦
دورات تدريب العمال المهرة	٣٦ر٣	٤٠ر٣	٣ر٦
دورات تنتهي بدبلوم في أعمال المكاتب	٥٦ر٩	٤٩ر٣	٣٨ر٤
امتحان اللغات الذي تعقده الدولة	٥٠ر٣	٥٨ر٣	١٢ر١
دورة تأهيلية	٣٥ر٠	٣٥ر٩	٦ر٦٠
إعادة التدريب على وظائف جسمانية	١٢ر٤	١٤ر٢	١٥ر٦
مواصلة التعليم لخريجي الجامعات	٥٦ر٣	٥٤ر١	٣٨ر٠
دورات دراسية عليا للمدراء	٢٨ر٤	٣٦ر٧	١٣ر٤
مواصلة التعليم للحصول على وظائف فكرية أخرى	٤٢ر٤	٥٥ر١	٢١ر٧
دورات مواصلة التدريب	٣١ر١	٣٤ر٧	٨٨ر٨
المجموع	٣٢ر٤	٣٥ر١	١٤٩ر٤
منها لوظائف جسمانية :	١٤ر١	١٤ر٢	٢٥ر٧
ومنها لوظائف فكرية :	٤٩ر٥	٥٠ر٥	١٢٣ر٧

٥٠ - وتوجد خارج اطار نظام التعليم المدرسي دورات مهنية شتى تتيح فرصا للحصول على مؤهلات ولاعادة التدريب . ويربو عدد الملتحقين ببرامج التدريب الخاصة كل عام على ٤٠٠ ألف شخص ثلثهم نساء . وفي سنة ١٩٨٧ ، التحق معظم النساء (٨٢ في المائة) بدورات تعد للقيام بأعمال فكرية ومكتبية (مثال ذلك دورات في مجال التربية والثقافة والاقتصاد والمحاسبة والادارة والشؤون القانونية والرعاية الصحية .

٥١ - ويتجلى المستوى التعليمي الصاعد للنساء في أنهن يمثلن اليوم ٦٠ في المائة من المشتغلين بالاعمال الفكرية . ويطرأ قدر من الزيادة أيضا على عددهن بين أخصائيي

البحوث وإن كانت تلك الزيادة أقل استرعاء للانتباه . ففي سنة ١٩٨٧ ، تجاوز عدد المشتغلات بالبحث والتطوير ١١ ألفا ، أي بنسبة ١ر٢٩ في المائة مقابل ٨ر٢٧ في المائة في ١٩٨٢ و ٢ر٢٧ في المائة في ١٩٧٧ و ٥ر٢٣ في ١٩٧٢ . ويبلغ متوسط العمر بين الباحثات ٥ر٣٩ سنة ، أي أدني بسنتين ونصف من نظيره لدى الباحثين ، الأمر الذي يفسره أن عنصر النساء غالب بين الباحثين من الأجيال الناشئة . ونسبة العلميين حديثي السن آخذة في التناقص نتيجة في المقام الأول لتغيرات هيكلية وقيود اقتصادية .

التوزيع العمري لاخصائيي البحوث

	عدد النساء لكل ألف من العاملين في البحث والتطوير			
	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨٧
دون الثلاثين من العمر	١٦ر٠	١٢ر٨	٣٣	٣١
٣٠ ـ ٣٩ سنة	٣٧ر٦	٣٤ر٤	٣٢	٣٤
٤٠ ـ ٤٩ سنة	٢٥ر٢	٣٠ر٤	٢٧	٣١
٥٠ سنة أو أكثر	٢١ر٢	٢٢ر٦	١٧	١٨
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٢٨	٢٩

٥٢ ـ ودرجت أعداد الباحثات على أن تبلغ أقصاها في مجالات العلوم الاجتماعية والطب (٤٤ في المائة و ٣٨ في المائة على التوالي) . وتتراوح نسبة الباحثات في مجالات العلوم الطبيعية والهندسة والعلوم الزراعية بين ٢٤ في المائة و ٢٦ في المائة .

٥٣ ـ وفي سنة ١٩٨٧ ، كان ٦٩ في المائة (٦٥ في المائة في ١٩٨٢) من المشتغلين بالبحث والتطوير يعرفون لغة أجنبية واحدة أو أكثر معرفة تمكنهم على الاقل من دراسة الكتابات التي ألّفت في مجال تخصصهم .

٥٤ ـ وعدد النساء اللواتي يعرفن لغات يفوق قليلا (٣ر٧١ في المائة) عدد الرجال الذين يعرفون لغات (٥ر٦٨ في المائة) . ويعتبر الحصول على شهادات ودرجات جامعية دليلا يقاس به الجهد العلمي . وفي الفترة الواقعة بين سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٧ ، منحت ٥٠٣ نساء درجة "مرشح" و ٤٦ امرأة درجة دكتوراه ويمثل هذان الرقمان ١٩ في المائة و ٨ في المائة على التوالي من مجموع الدرجات التي منحت أثناء الفترة موضوع البحث .

المرأة في ميدان العمل

١ - توظيف المرأة

٥٥ - لقد شهدت الثمانينات توظيفا كاملا تقريبا للنساء اللائي بلغن سن العمل . ففي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ كان ثلاثة أرباع النساء المنتميات الى فئة الأعمار ١٥ - ٥٤ عاما يتقاضين أجرا . واذا أضيف الى هذا الرقم عدد المنقطعات مؤقتا عن العمل في اجازة لرعاية الأطفال ، يرتفع مستوى توظيف المرأة الى نسبة ٨٢ في المائة ، وهي نسبة تعادل تقريبا ما يقابلها لدى الرجال . أما عدد ونسبة النساء المعالات الأخريات ، بصرف النظر عن اللائي مازلن يزاولن تعليمهن ، فقد انخفضت من ١٠ في المائة في سنة ١٩٨١ الى ٧ في المائة في سنة ١٩٨٨ . ومعظم النساء المنتميات الى هذه الفئة غير قادرات على ممارسة وظائف أو غير راغبات في ذلك بسبب التزاماتهن العائلية أو حالتهن الصحية أو افتقارهن الى المؤهلات المطلوبة أو لقلة توفر الوظائف في المنطقة .

النشاط الاقتصادي الذي تمارسه النساء البالغات سن العمل

	النسب المئوية		بالآلاف
	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨
العاملات بأجر	٧٢ر٢	٧٤ر٠	٢ ١٣٤ (أ)
المتغيبات عن العمل في			
اجازة لرعاية الأطفال	٨ر٧	٨ر٠	٢٣١
المتقاعدات	٢ر٨	٣ر٩	١١٢
الطالبات	٦ر٠	٧ر٣	٢١١
المعالات الأخريات	١٠ر٣	٦ر٨	١٩٧
مجموع النساء في سن العمل	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٢ ٨٨٥

(أ) بالاضافة الى ذلك ، هناك ٨٥ ألف امرأة من العاملات بأجر اللائي تجاوزن السن الرسمية للعمل ، كما أن هناك ألفين من العاملات بأجر اللائي لم يبلغن هذه السن بعد .

٥٦ - وتبلغ نسبة النساء ٤٦ في المائة من العاملين بأجر . وقد كان عددهن (٢ر٢ مليون) أقل بقليل مما كان عليه في مطلع سنة ١٩٨١ ، غير أن نسبتهن ارتفعت نوعا ما . ونتيجة للتغيرات الحاصلة في سوق العمل في الثمانينات ، انخفض عدد النساء في الصناعة وصناعة التشييد والزراعة والحراجة ، ولكنه ارتفع في قطاعات أخرى ، كالقطاعات غير المادية مثلا ، وفي التجارة والنقل وخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية . ويتكون قطاعا التجارة والخدمات في ثلثيهما تقريبا من النساء ، وهما المجالان اللذان يعمل فيهما معظم النساء . ففي الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية يفوق عدد النساء ثلاثة أرباع العاملين . أما في القطاعات الاخرى من الاقتصاد الوطني ، فتعد نسبة النساء أقل من المعدل .

العاملات بأجر

	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨	النسب المئوية في القطاعات
	النسب المئوية		
العاملات بأجر	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٤٥ر٨
الصناعة	٣٢ر٦	٢٩ر١	٤٣ر٢
صناعة التشييد	٣ر١	٣ر٠	١٩ر٠
الزراعة والحراجة	١٨ر٨	١٦ر٤	٣٩ر٩
النقل وخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	٤ر٥	٥ر١	٢٨ر٢
التجارة	١٤ر٠	١٥ر٣	٦٥ر٤
القطاعات غير المادية	٢٥ر٠	٢٩ر٤	٦٢ر٧

٥٧ - وتعمل نسبة ٥٨ في المائة من العاملات بأجر (الموظفات والعضوات في التعاونيات الزراعية) في أعمال بدنية ، وتعمل نسبة ٤٢ في المائة في أعمال غير بدنية . أما لدى الرجال ، فتعد نسبة العاملين البدنيين أعلى بكثير . (٧٨ في المائة ، أما عدد العاملين في أعمال غير بدنية فهي أقل ، اذ تبلغ نسبة ٢٢ في المائة) . ونصف عدد النساء البالغ مجموعهن ٢ر١ مليون امرأة ، اللائي يمارسن أعمالا بدنية ، يعتبرن شبه ماهرات ، وربع عددهن يعتبرن غير ماهرات ، أما الربع الآخر فهن عاملات ماهرات . أما العاملات غير الماهرات ، فمعظمهن من عاملات النظافة وحارسات الابواب والساعيات . وفي الثمانينات ، ازداد عدد النساء الماهرات ونسبتهن ، وانخفض عدد ونسبة النساء غير الماهرات . ومع ذلك ، فان عدد العاملات الماهرات أقل بكثير من عدد الرجال المهرة .

النسب المئوية للعمال وللعاملات بأجر في الاعمال البدنية

	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١		١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء
العمال المهرة	٥٧	٢٢	٥٩	٢٥
العمال شبه المهرة	٣٠	٥٠	٣٠	٥١
العمال غير المهرة	١٣	٢٨	١١	٢٤
مجموع العمال البدنيين	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٥٨ - ويرد أيضا وصف للفوارق بين مواصفات عمل كل من الرجل والمرأة في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في سنة ١٩٨٤ لدى الشركات الصناعية الحكومية . فقد اكتشف أن نسبة ٤٠ في المائة فقط من الرجال شبه المهرة ، ولكن أكثر من نسبة ٥٠ في المائة من النساء شبه الماهرات ، يقومون بعمل يتطلب تدريبا لا تتجاوز مدته القصوى ستة شهور . أما في الوظائف "المعقدة" التي تتطلب ممارسة لا تقل على خمسة أعوام ، وفي الوظائف المعقدة "بشكل خاص" التي تتطلب ممارسة لا تقل على عشرة أعوام ، فتوجد هناك نسبة ٤٥ في المائة من الرجال المهرة ، بينما لا توجد سوى نسبة ١٦ في المائة من النساء الماهرات .

٥٩ - وتمثل النساء حوالي ٤٠ في المائة من العمال البدنيين وأعضاء التعاونيات ، وهن يتواجدن باعداد كبيرة أو صغيرة في كل المجالات تقريبا . ويعد دور المرأة أساسا في بعض المهن . وتوجد هذه المجالات النموذجية أساسا في الصناعة الخفيفة وصناعة الأغذية والتجارة والخدمات . فعلى سبيل المثال تشكل النساء الأغلبية العظمى ، أو على الأقل ثلثي العاملين في النسج والغزل والحياكة وتصميم الأزياء وصنع الأحذية وصناعة الجلود وزخرفة الجلود وصناعة الألبان وتجهيزها وصناعة حفظ الأطعمة ، كما يعملن بائعات وعاملات حلاقة وتصفيف الشعر وتجميل وممرضات ومشغلات للحواسيب ومجهزات للبيانات .

٦٠ - وهناك نسبة هامة من النساء ، حوالي ٥٠ - ٦٠ في المائة ، من بين صانعي النظارات والعاملين في صقل وطلاء المعادن وصانعي الأدوية ومنضدي الحروف المطبعية والفرّانين ومصممي الأزياء الفرائية والعاملين في المطاعم وبائعي الوجبات

السريعة . وفي هذا المجال الأخير ، انخفضت نسبة النساء قليلا على ما كانت عليه في سنة ١٩٦٠ . وقد صحب ذلك انخفاض مواز في مجال الخدمات المتعلقة بالراديو والتلفزيون حيث انخفضت نسبة النساء الى الربع في كل الآليات بعد أن كانت تبلغ نسبتها الثلث في سنة ١٩٦٠ . وفي مجال الهندسة ، توجد اختلافات كبيرة بين عمل المرأة والرجل . وفضلا عن العبء البدني الشاق لهذه الأعمال ، فان من المحتمل جدا أن يكون للتقاليد دور في عزوف المرأة عن اختيار هذه الوظائف . فعلى سبيل المثال ، تعد نسبة النساء العاملات في آليات السيارات (٣ في المائة) وآليات الدراجات النارية (٩ في المائة) وصناعة الأدوات (١٢ في المائة) أقل مما هي لدى عمال الحفر (٤٢ في المائة) والعاملين في الطواحين الآلية (٣٣ في المائة) .

٦١ - وهناك بعض الحرف التي ما انفك يزداد فيها عدد النساء على مر الأعوام الـ ٢٥ الماضية ومنها مثلا عمال المطابع ، والمشرفون الملاحظون في صناعة الطباعة وصانعو الساعات اليدوية وفنيو الأسنان . ففي مجالات الاختصاص هذه ، بلغت نسبة النساء ما بين ٢٨ و ٤٤ في المائة في منتصف الثمانينات .

٦٢ - وفيما يتعلق بالزراعة ، يبلغ عدد النساء العاملات في زراعة النباتات والبستنة ضعف عددهن في تربية ورعاية الماشية والدواجن . ففي المجالين الأولين ، بلغت نسبتهن حوالي ٦٠ في المائة ، بينما لم تبلغ بعد ٤٠ في المائة في المجالين الأخيرين على الرغم من حصول ارتفاع تدريجي فيهما .

٦٣ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، كانت النساء يشكلن ٦٢ في المائة من مجموع العاملين في مهن غير بدنية (المستخدمين وأعضاء التعاونيات) . وقد ارتفع عددهن بـ ٨٠ ألفا بالضبط (٢ر١٠ في المائة) على ما كان عليه في مطلع سنة ١٩٨١ . وباستثناء العاملات في وظائف تقنية ، ارتفع عدد النساء في كل فئة ، ولكن سجل أكبر ارتفاع في مجالي الادارة والمحاسبة .

النساء في الوظائف غير البدنية حسب التخصصات

	النسبة المئوية		بالآلاف	النسبة المئوية للنساء في كل فئة
	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨	
الهندسة	٩ر٣	٨ر٤	٧٤	٢٤
الادارة ، العمل المكتبي	٢٦ر٢	٢٧ر٣	٢٤٠	٥٨
الصحة ، الثقافة	٢٦ر٦	٢٨ر٤	٢٥٠	٧٥
مسك الدفاتر ، المحاسبة	٣٧ر٩	٣٥ر٩	٣١٦	٨٩
مجموع العاملين في مهن غير بدنية	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

٦٤ - وتوجهت النساء ، بشكل رئيسي ، على مر السنين الماضية الى الوظائف غير البدنية التي درجت العادة على أن يكون معدل تجمعهن فيها عاليا . ففي الاعمال المكتبية والوظائف الادارية (مثل الطابعات والمختزلات ، والمحاسبات ، والمعنيات بكشوف المرتبات والموظفات الماليات وأمينات الصندوق والموظفات في أكشاك التذاكر) تزيد نسبة النساء على ٩٠ في المائة ، والامر كذلك في الوظائف التي يوحي اسمها بطبيعتها (الممرضات ، والمربيات في رياض الاطفال ، والمعلمات في المدارس) وفي التدريس وفي مجالات معينة من الخدمات الصحية (مثل الممرضات في المستشفيات والمساعدات) . وهناك هيمنة للنساء في وظائف أمينات المكتبات والمعلمات في المدارس الابتدائية والثانوية والصيدليات والقائمات بتنظيم العمليات الداخلة في علوم الحاسوب ، ورئيسات المحاسبات ، والمراقبات الماليات ، الخ . وفي منتصف الثمانينات شكلت النساء أكثر من نصف موظفي المكاتب في الادارة العامة المركزية وثلثي الموظفين في المجالس المحلية . وفي الوقت الحالي ، يعتبر عدد النساء العاملات في المجالات القانونية (كالقاضيات والمستشارات القانونيات للشركات ، الخ) كبيرا أيضا . أما في الوظائف التقنية - باستثناء القائمين بالتجارب والمساعدين في المختبرات والمصممين - فان عددهن كان قليلا ونسبتهن منخفضة . وفي سنة ١٩٨٦ كان ١٣ في المائة من النساء العاملات في تخصصات غير بدنية يشغلن مناصب ادارية قيادية ، وصنفت ٥٨ في المائة منهن باعتبارهن موظفات اداريات مؤهلات و ٢٩ في المائة منهن بوصفهن يشغلن وظائف كتابية . ولم يحدث سوى تغير قليل جدا على ما كانت عليه الحالة في سنة ١٩٨٠ ، بالرغم من حصول ارتفاع طفيف في عدد النساء اللائي يشغلن وظائف قيادية وانخفاض قليل في عدد اللائي يشغلن وظائف كتابية . غير أن المناصب التي يشغلها

الرجال العاملون في وظائف غير بدنية مختلفة جدا . ففي منتصف الثمانينات ، كان ٤٣ في المائة منهم يشغلون مناصب ادارية قيادية و ٥٣ في المائة منهم من المديرين و ٤ في المائة منهم من الكتبة .

٦٥ - وفي منتصف الثمانينات ، شغل ٧٩ في المائة من خريجات الجامعات العاملات مقابل أجر وظائف تتناسب مع شهاداتهن الجامعية . ولكن حسب تقديرهن ، اعتبر ٩٣ في المائة منهن أنهن يستطعن استخدام مؤهلاتهن كليا أو على الاقل جزئيا في أعمالهن اليومية . أما لدى الرجال فان الصلة بين وظائفهم ومؤهلاتهم تبلغ نسبة ٧١ في المائة فقط ، بينما أعرب ٨٩ في المائة منهم عن رضاهم في المجال الذي يستطيعون فيه استخدام معارفهم . وكان الخريجون الجامعيون من معاهد الطب والقانون والادارة العامة يتمتعون بأكثر الحظوظ للعثور على وظائف تتناسب مع شهاداتهم (أكثر من ٩٠ في المائة منهم) ، بينما لم تكن لدى حاملي شهادات في العلوم الزراعية والتجارة سوى حظوظ قليلة جدا للعثور على ذلك . وتبلغ الصلة بين المؤهلات والوظائف المعدل المتوسط لدى النساء الذين لهن شهادات في التعليم والعلوم والتربية العامة ، وهي دون المتوسط بالنسبة لمن لهن شهادات في الهندسة . ويحس المهندسون (٧١ في المائة) أن استخدام شهاداتهم أصعب مما هو لدى المعلمين .

٢ - ظروف عمل المرأة

٦٦ - في سنة ١٩٨٦ ، لم يكن ٨ في المائة من العاملات بأجر مضطرات للسفر الى موقع العمل والرجوع منه ، لانهن كن يعملن في المنازل (مثل العاملات في التعاونيات أو اللائي يساعدن فردا آخر من أفراد الاسرة يعمل مقابل أجر) أو لان أماكن أعمالهن واقامتهن كانت في نفس المبنى (مثل المعلمات المقيمات في مبنى المدرسة ، والموظفات في الصيدليات أو الملاحظات في المكان الذي يشرفن عليه) . غير أن ٩٢ في المائة من العاملات بأجر كن ملزمات بقضاء فترة طويلة أو قصيرة في التنقل بين مكاني الاقامة والعمل . وكان ما يزيد على ٨٠ في المائة من اللائي يذهبن الى مكان العمل يوميا يعملن في نفس المستوطنة كمكان لاقامتهن ، غير أن ١٨ في المائة كن مضطرات الى التنقل الى قرية أو مدينة أخرى . وفي الثمانينات ، انخفض عدد المتنقلين ولكن ذلك حدث بسرعة أكبر لدى الرجال مما لدى النساء . لذلك ، فان نسبة النساء المتنقلات وصلت الى الثلث تقريبا في منتصف الثمانينات .

٦٧ - وفي سنة ١٩٨٦ ، قضى ٥٢ في المائة من النساء العاملات وقتا أقصاه ٣٠ دقيقة يوميا في السفر الى موقع العمل ، وقضى ٣٠ في المائة منهن أكثر من نصف ساعة ولكن أقل من ساعة كاملة . وتفيد هذه الاحصاءات أن الوقت المستغرق في التنقل لدى معظم النساء لم يكن بالقدر الذي يؤثر تأثيرا كبيرا في نمط عيش الاسرة أو رعايتها . ومن جهة أخرى ، فان المضطرات لقضاء أكثر من ٩٠ دقيقة يوميا في التنقل هن في ظروف غير مواتية بشكل خاص . وتنتمي الى هذه الفئة ٩ في المائة من كل النساء ، وعددهن ١٧٣

الف امراة . ومن هذا المنظار تعد النساء اللائي يقمن ويعملن في نفس المستوطنة أحسن حظا في العادة ، لان ٦٠ في المائة منهن لا يقضين أكثر من ٣٠ دقيقة يوميا في التنقل من مكان العمل واليه . وهناك ٢٩ في المائة من اللائي يتنقلن الى مستوطنة أخرى يقضين أكثر من ٩٠ دقيقة يوميا ، وهناك ١٨ في المائة يقضين ما بين ٦٠ و ٩٠ دقيقة في التنقل يوميا . وتوجد ظاهرة التنقل لدى العاملات بأجر في مهن بدنية أكثر من اللائي يعملن في وظائف غير بدنية : فقد كان يتنقل ٢٠ في المائة من الفئة الاولى ، بينما لم يكن يتنقل سوى ١٢ في المائة من الفئة الثانية . وهناك لدى جيل الشباب عدد من الناس المستعدين لتحمل عبء التنقل أكثر من عدد العاملين الاكبر سنا : فحوالي ربع العاملات بأجر اللائي لم يبلغن سن الثلاثين ، ولكن ١٤ في المائة فقط من فئة الاعمار ، يعملن في مكان مختلف عن مستوطنتهن بالذات .

٦٨ - وكانت الاغلبية العظمى من العاملات بأجر ، أي تسعة أعشارهن تقريبا ، متفرغات للعمل ، وحوالي ٣ في المائة يعملن لبعض الوقت ونسبة ٦ في المائة المتبقية يعملن في مهن حرة أو دون التزام أو يعملن في المنازل أو يضطلعن بأعمال عرضية أو يساعدن افرادا آخرين من أسرهن . وهناك ٧١ في المائة من العاملات بأجر ، أي حوالي ٥ر١ مليون امراة ، يعملن في نوبة واحدة ، وهي النوبة النهارية في غالب الاحيان ؛ وهناك ٤٠٠ الف امراة (١٩ في المائة) يعملن في نوبات مختلفة ، وذلك في العادة اما في الصباح أو بعد الظهر . وليس هناك سوى ١ في المائة من النساء اللائي يعملن في نوبات متداخلة ، أما نسبة ٩ في المائة المتبقية منهن ، فيعملن لساعات أطول ، أو دون أن تكون لهن ساعات عمل ثابتة . وهناك ما يزيد على ١٠٠ الف امراة يعملن في نوبات ليلية ، ومعظمهن يتناوبن اسبوعيا بين النوبة النهارية والنوبة الليلية ، ولكن هناك أقلية قليلة تعمل في النوبة الليلية فقط . ويوجد العمل موزعا على نوبات بشكل أكثر من المعدل في الصناعة . وحسبما ورد في الدراسة الاستقصائية التي تجرى كل خمسة أعوام عن العمل في الصناعة التي تديرها الحكومة ، انخفضت لدى النساء نسبة العاملات في مهن بدنية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ ، ولكنها ارتفعت لدى الرجال .

بيانات عن العمل في نوبات للعمال في مهن بدنية في الصناعة التي تديرها الحكومة

	١٩٧٩	١٩٨٤
النسبة المئوية للعمال الذين يقومون بنوبة واحدة	٥٧	٥٤
النسبة المئوية للعمال الذين يقومون بالعمل في نوبات	٤٣	٤٦

٦٩ - ويتعرض الرجال أكثر من النساء للحوادث والأمراض المتصلة بالعمل وللتوترات العصبية والاعباء البدنية المفرطة . فحسبما ورد في الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٤ ، لم يسجل أي خطر على الصحة في مكان العمل لدى ٤٤ في المائة من العاملات في مهن بدنية ، ولكن هذه النسبة بلغت ٢٤ في المائة فقط لدى الرجال . وفي الوقت ذاته ، كانت نسبة ١٢ في المائة من العاملات في مهن بدنية و٣٢ في المائة من العمال البدنيين يعملون في مهن مضرة بالصحة بشكل خاص ، حيث كانت أعباؤهم البدنية (والذهنية) أيضا أكثر بكثير من المتوسط . وتعد نسبة الرجال المعرضين لأخطار كبيرة بشأن الحوادث عالية بشكل خاص (٣٣ في المائة) ، والسبب في ذلك استخدامهم أكثر من النساء في التعدين وصناعة الطاقة والتعدين . وهناك ١١ في المائة من النساء اللائي يعملن في مهن بدنية معرضات لمخاطر متزايدة بشأن الحوادث .

٣ - ايرادات المرأة

٧٠ - في الثمانينات ، كان الارتفاع في صافي متوسط الأجور الاسمية للعمال والموظفين أبطأ من ارتفاع مؤشر الأسعار الاستهلاكية ، باستثناء الأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . ونتيجة لذلك ، ظلت القدرة الشرائية للأجور ، أي الأجور بالأرقام الحقيقية ، تنخفض باطراد بمعدل ٥ر٢ أو ٣ في المائة الى حلول سنة ١٩٨٧ ، وبمعدل ٦ - ٧ في المائة مرة أخرى في سنة ١٩٨٨ . وبين سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ ، كان متوسط الأجور الشهرية للنساء في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطني يرتفع بشكل أسرع من متوسط أجور الرجال ، وبالتالي فقد قل نوعا ما الفارق بين النساء والرجال في الأعمال البدنية (من ٣١ في المائة الى ٢٨ في المائة . وكان يوجد أعلى متوسط لأجور النساء في الصناعة ، وفي سنة ١٩٨٢ ، في النقل ، وكان أدناه يوجد في الزراعة والحراجة ، وفي سنة ١٩٨٢ في ادارة المياه) .

متوسط الأجور الشهرية للنساء في الأعمال البدنية

	بالفورنتات	مقارنة بمتوسط أجور الرجال	
	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨٧
الصناعة	٥ ٥٩٣	٧٠٪	٧٣٪
صناعة التشييد	٥ ٢٦٨	٦٥٪	٦٩٪
الزراعة ، الحراجة	٤ ٦٨٩	٦٩٪	٧٠٪
النقل	٥ ٢٣٤	٧٤٪	٧١٪
التجارة الداخلية	٤ ٩١٥	٧٧٪	٨٠٪
ادارة المياه	٤ ٩١٤	٦٥٪	٦٦٪

٧١ - ويظهر التغير في علاقات الأجور ، أي انخفاض الفارق ، بشكل خاص لدى النساء الماهرات وشبه الماهرات وغير الماهرات . وفي الوقت ذاته ، يوجد الآن فرق أكبر قليلا بين أجور النساء الماهرات وغير الماهرات : ففي أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، كانت النساء الماهرات يتقاضين ٢٩ في المائة أكثر من الأخريات ، في حين أصبحن يتقاضين ٣١ في المائة أكثر منهن بعد خمسة أعوام من ذلك .

متوسط الأجور الشهرية للنساء العاملات في مهن بدنية في الصناعة

	بالفورنتات ١٩٨٧	مقارنة بمتوسط أجور الرجال		لدى اللائي لم يبلغن ثلاثين عاما ١٩٨٧ في المائة
		١٩٨٢	١٩٨٧	
العاملات الماهرات	٦ ١٤٠	٧٣ر١	٧٥ر٨	٧٩ر٤
شبه الماهرات	٥ ٤٩٠	٧٥ر٧	٧٨ر٨	٧٨ر٤
غير الماهرات	٤ ٦٨٩	٧٧ر٥	٨٤ر٣	٨٧ر٧
المجموع	٥ ٥٩٣	٧٠ر٤	٧٣ر٤	٧٨ر١

٧٢ - وكان متوسط أجور النساء الماهرات في كل من سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ أقل مما هو لدى الرجال في كل المهن الرئيسية ، مع وجود بعض الاستثناءات . ويختلف الفرق حسب المجالات المعنية . ففي الفترة التي هي قيد الاستعراض ، تتسع الفجوة أحيانا وتضيق أحيانا أخرى .

متوسط الأجور الشهرية للعاملات الماهرات (في أيلول/سبتمبر) في عدد قليل من المهن المختارة

	بالفورنتات	مقارنة بمتوسط أجور الرجال	
	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨٧
الصناعة			
صانعات الادوات الآلية	٦ ٢٢٧	٨١	٨٥
العاملات في آليات الراديو والتلفزيون	٦ ٣٤٢	٩٧	٩٧
صانعات الادوية	٨ ٢٩٣	٧٧	٧٥
عاملات الغزل	٧ ٥٠٠	٩٦	١٢١
عاملات النسيج	٦ ٨٥٠	٨٩	٨٠
عاملات حياكة (في صناعة الاحذية)	٥ ٦٤٠	٨٦	٨٧
مصممات أزياء	٥ ١١٨	٨٢	٧٥
في الزراعة			
زارعات النباتات	٥ ١٢٧	٨٧	٨١
مربيات الدواجن	٥ ٥٨٠	٩١	٨٧
مربيات الماشية	٦ ٥٩٦	٨٥	٨٩
في النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية			
سائقات الترام والحافلات وحافلات الترولي	٩ ٩٥٦	٩١	٩٤
ساعيات البريد	٥ ٣٩٩	٩٩	٩٣
في التجارة			
البائعات في المحلات التجارية	٤ ٨٩١	٨٤	٨٧
البائعات في محلات الاغذية	٤ ٩٦٧	٨٤	٨٨

الجدول (تابع)

	بالفورنتات	مقارنة بمتوسط أجور الرجال	
	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨٧
في الخدمات			
عاملات الحلاقة وتصفيف الشعر	٣ ٤٧١	٩١	٨٩
المصورات والمساعدات في معامل التصوير	٦ ٨١١	١٠٦	١٠٢

٧٣ - وتتوقف أجور وايرادات العاملات في المهن البدنية بشكل أساسي على مؤهلاتهن وعلى تعقد الوظيفة وظروف العمل . أما العوامل الأخرى التي تؤثر في الأجور فهي ما يقضيه الشخص من الوقت في الوظيفة والقطاع الرئيسي للوظيفة (اذا كان الوظيفة في الصناعة أو التجارة أو النقل الخ) . وتتسبب العوامل المذكورة أعلاه في جزء من الفارق بين أجور الرجال والنساء . كما تتأثر ايرادات المرأة سلبيا بسبب التزاماتها المتصلة برعاية الأبناء الذين تضطر بسببهم الى التغيب عن العمل مرات كثيرة والانقطاع عنه لفترات قصيرة أو طويلة . وحسبما ورد في الدراسات الاستقصائية التي أجريت في مطلع الثمانينات ، فان العجز في ايرادات المرأة ، مقارنة بايرادات الرجل الذي هو في سنها وله نفس مؤهلاتها ويعمل في فئة العمل ذاتها ، يصل الى ٧ - ٩ في المائة .

٧٤ - ومن بين العوامل التي تؤثر في رواتب العاملات في الأعمال غير البدنية ، تجدر الاشارة الى الوقت المقضى في العمل ، والتعليم والمكانة في سلم الوظائف الادارية . ولهذا العامل الأخير دور حاسم في الفوارق في الأجور .

متوسط رواتب الموظفين والموظفات في
الاعمال غير البدنية[أ] في سنة ١٩٨٦

	متوسط رواتب النساء		متوسط الموظفين في المكاتب	
	بالفورنتات	مقارنة بمتوسط أجور الرجال	النساء	الرجال
المديرون	١٦ ٨٩٠	٧٩	٣ر٣	٣ر٧
نواب المديرين	١٦ ٦٠٠	٨٣	٣ر٢	٣ر٥
رؤساء آخرون	١٠ ٩٤٠	٨٦	٢ر٥	٢ر٢
مديرو الانتاج	٧ ٧٣٠	٧٨	١ر٥	١ر٧
المسؤولون التنفيذيون في الشركات	٦ ٦٨٠	٨٣	١ر٣	١ر٤
الموظفون في المكاتب	٥ ١٧٠	٩٠	١ر٠	١ر٠
العمال غير البدنيين	٦ ٤٩٠	٦٦	-	-

(أ) الشركات والتعاونيات باستثناء الزراعة (المصدر : المكتب الوطني للأجور والعمل) .

٧٥ - وحسب البيانات المتوفرة في مطلع الثمانينات ، بلغ الفرق بين أجور الرجل والمرأة ٦ - ١٨ في المائة ، فيما يتصل بنفس المهارات غير البدنية ونفس السن والوظيفة . وبالاضافة الى المكافآت المالية ، منح ٣٠١٨٦ من المواطنين الهنغاريين أنواعا من التكريم الخاص لما أدوه من انجازات فائقة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة ، وكان ٢٣ في المائة منهم من النساء ، أي ٧٤٥ امرأة . وقد منح وسام العمل لمعظم الذين تم تكريمهم . وكانت نسبة النساء من بين الذين منحوا درجات ذهبية وفضية وبرونزية على التوالي ١٧ و ٢٢ و ٢٩ في المائة .

٤ - آراء النساء في وظائفهن وأماكن عملهن وأجورهن

٧٦ - في سنة ١٩٨٦ ، أبدى حوالي ثلاثة أرباع الموظفات (٧٣ في المائة) ارتياحهن لوظائفهن وأماكن عملهن . وتنزع النساء الى ابداء ارتياح لمكان عملهن أكثر من ارتياحهن للنشاط الذي يؤدينه . وما يوحي بذلك هو أن ٨٧ في المائة من اللواتي استجوبن كن يعتبرن أماكن عملهن ملائمة ، ولكن ٧٥ في المائة فقط أعربن عن رضاهن بوظائفهن من وجهة نظر مهنية أو من وجهات نظر أخرى . واشتكت ٢٧ في المائة من بين ٢٢٠ ألف امرأة أعربن عن عدم ارتياحهن للمهنة ، بانهن كن يمارسن عملا مختلفا عن

كفاءاتهن . وقد ترددت هذه الشكوى لدى اللواتي كانت لهن مؤهلات ثانوية والنساء شبه الماهرات والشابات اللواتي لم يبلغ سنهن ٣٠ عاما . واعتبرت الفئة التالية (٢٢ في المائة) أن أعمالهن كانت في مستوى أدنى مما كان بامكانهن انجازه . وقد أعربت عن هذا القلق في الغالب المتخرجات من الجامعة والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٠ و ٤٩ عاما . واعتبرت ١٥ في المائة من النساء غير الراضيات بمهنهن أنها آلية وروتينية جدا . وقد أشارت الى هذه النقطة الموظفات الكاتبات الصغيرات في السن بشكل رئيسي . وكان خمس النساء الموظفات (٤٥٧ ٠٠٠ امرأة) غير راضيات بمهنهن لأسباب غير مهنية . ومن بين الأسباب التي ذكرت ، ترددت بشكل ملحوظ الشكوى من عدم كفاية الراتب على العمل المؤدى (٣٨ في المائة) . أما السببان الثاني والثالث ، فقد تمثلا في الضغوط البدنية المفرطة ، وبشكل خاص ضغوط العمل الذهنية والعصبية لدى العاملات في مهن غير بدنية ، حيث قال ربع وخمس النساء المعنيات ان عملهن مضن . وقد اشتكت من عدم كفاية الأجر بشكل رئيسي النساء دون سن الأربعين والموظفات والكاتبات الصغيرات في السن والعاملات المكتبيات . أما الاعباء البدنية المفرطة فقد سببت مشكلة بوجه رئيسي للنساء اللاتي تجاوزن ٥٠ عاما وللعاملات غير الماهرات . أما نسبة اللواتي ذكرن الضغوط الذهنية والعصبية المجهدة فقد كانت تزداد مع مستوى التعليم وكانت توجد بكثرة على الخصوص لدى الموظفات الاداريات والمديرات . أما الأجيال الصغيرة فهي في العادة أقل رضى من العاملات الأكبر سنا بأماكن عملهن ، كما أن العاملات البدنيات ينزعن نوعا ما الى أن يكن أقل رضى بأماكن عملهن من العاملات في مهن غير بدنية . وفي الاجابة على السؤال المتعلق بكيفية تقييم النساء لمتوسط أجرهن الشهري بالمقارنة مع أجر زملائهن الذكور ، قالت ٣٧ في المائة من النساء اللواتي تم استجوابهن أنهن غير قادرات على تقديم اجابات مقبولة . ويمكن تفسير ذلك بأن جزءا كبيرا من النساء يعملن في مجالات لا يعمل فيها الرجال عادة . وأعرب ٤١ في المائة من النساء اللائي أدلين برأيهن عن شعورهن بأن أجورهن معادلة أساسا لأجور الرجال الذين يشغلون وظائف مماثلة . وكانت نسبة اللواتي أبدين هذا الرأي أكثر بكثير لدى المديرات وشاغلات المناصب القيادية (٥٩ في المائة) ولدى الموظفات في المكاتب والمسؤولات التنفيذيات (٤٩ في المائة) . ومن جهة أخرى ، لم يعترف بتكافؤ أجور الرجال والنساء سوى ٣٥ في المائة من العاملات البدنيات ومنهن ٤٢ في المائة من العاملات الماهرات . وهناك نسبة قليلة جدا من النساء اللاتي أبدين رأيهن اجمالا بأن أجورهن أحسن من أجور الرجال (٣ في المائة) ، بينما اشتكى ٥٦ في المائة منهن من أن أجورهن أسوأ من أجور زملائهن الذكور ، وأشار ٢١ في المائة منهن الى أن الفارق الموجود كبير . وقد أعربت عن هذا الرأي الأخير بشكل خاص النساء الماهرات وغير الماهرات والموظفات والكاتبات الصغيرات . وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية الى أن أغلبية العاملات بأجر يوافقن على ذهاب المرأة الى العمل ، سواء نظريا (٨١ في المائة) أو عمليا (٧٧ في المائة) . ويوجد أعلى معدل للموافقة لدى الشباب ، وهو ينحدر مع تقدم السن . ومع ارتفاع مستوى التعليم ، ترتفع نسبة الموافقة من جديد : اذ يؤمن ما يزيد قليلا على ثلث النساء اللائي لهن قدر أدنى من التعليم ، في حين يعتقد ٩١ في المائة من خريجات الجامعات بأن من المثالي للمرأة أن تباشر عملا .

ولدى كل من العاملات في مهن بدنية وغير بدنية ، تزداد نسبة الموافقات على عمل المرأة مع التقدم في اتجاه المؤهلات العليا . وفي الوقت ذاته ، فان الاغلبية الساحقة من اللواتي يتبنين هذه الافكار يرين أن العمل المثالي يتراوح بين ٤ و ٦ ساعات عمل . وكان هناك اتجاه مواز في الاجابات ، عندما سئلت النساء عما اذا كن سيواصلن العمل أو ينقطعن عنه اذا خيرّن في ذلك . وكان ٧٧ في المائة من النساء اللائي شملهن الاستجواب يرين أنهن سيحتفظن بوظائفهن حتى اذا كان بامكانهن البقاء في البيت ، ولكن الاغلبية الكبرى منهن أكدن أن بامكانهن التوفيق بين أعباء "مهمتهن المزدوجة" بشكل أحسن لو عملن في ظروف مؤاتية أكثر . وقال جزء كبير من اللواتي أجبن على الأسئلة المتعلقة بالتوظيف أنهن لا يستطعن تجاهل الاعتبارات المالية بالرغم من صيغة السؤال . والذي يكشف عن هذا هو استنتاج أن ٣٢ في المائة من اللواتي كن يؤيدن عمل المرأة أشرن الى أسباب مادية . وبرّر ثلث آخر من المستجوبات اختيارهن بضرورة العمل خارج البيت وحب العمل وحب وظيفتهن ، والرغبة في استعمال مؤهلاتهن وعدم قناعتهن بتدبير شؤون الأسرة ورعاية الأطفال . وفي الالحاح على مباشرة عمل والتردد يوميا على العمل ، تؤدي المشاركة في المجتمع دورا هاما جدا ، اذ أنها طريقة حياة مختلفة عن طريقة حياة الزوجات في البيوت . وقد أعرب ربع المعنيات أنهن يتخذن قرارهن بشأن مسألة العمل على هذا الأساس .

النساء في سنّ التقاعد

٧٧ - في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، كان عدد سكان هنغاريا ممن تجاوزوا سن التقاعد ٢ر٥ مليون نسمة ، فضلا عن وجود ٤٠٠ ألف رجل وامرأة يتقاضون معاشات تقاعدية مبكرة واعانات عجز وعلاوات الرعاية الاجتماعية وما الى ذلك . وبلغ عدد النساء في مجموع هاتين الفئتين - فئة السكان فوق سن التقاعد وفئة من يصغرونهم ويعيشون على علاوات الرعاية الاجتماعية - ١ر٦ مليون امرأة (٦٠ في المائة) . ويتبين من دراسة استقصائية أجريت في منتصف الثمانينات ، أن قرابة ثلاثة أرباع جيل المسنين ، أي ١ر٩ مليون نسمة ، يعيشون في أسر أو مع أسر . ومن هؤلاء ، كان ٦٧٠ ألف شخص يعيشون في أسر تجاوز أفرادها سن الستين . وكانت نسبة كبيرة من المسنين ، نحو ٢٠ في المائة أو ٥٠٠ ألف شخص ، عزّابا ويعيش ثلاثة أرباعهم بمفردهم في بيوتهم . وكان معظم هؤلاء العزّاب - ٤٠٠ ألف شخص - نساء . وكان ١٠٠ ألف آخرين يعيشون مع أقارب أو مع أشخاص آخرين و ٣٤ ألفا يعيشون في دُور للمسنين . وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بلغ عدد من يتقاضون معاشات تقاعدية قرابة ٢ر٤ مليون نسمة . ولم يغتنم ١٢٠ ألفا ممن تجاوزوا سن التقاعد مزايا استحقاقاتهم ، بمعنى أنهم واصلوا شغل وظائفهم وتلقي الأجر عنها . وكان هناك من جهة أخرى ، ٢٠٠ ألف شخص لا حق لهم في تقاضي أي معاش . وممن كانوا يتقاضون معاشات تقاعدية ، كان ١ر٩ مليون شخص يستحقونها بأنفسهم و ٣٠٩ آلاف يستحقونها بوصفهم أرامل ؛ وكانت الفئة الأولى تضم رجالا ونساء بالتساوي تقريبا ، في حين أن الفئة الثانية لم تكن تضم رجلا واحدا . وكانت الغالبية الساحقة من أفراد الأسر المعالين نساء . وكان المعاش التقاعدي الشهري الذي يستحقه المواطن

بنفسه يبلغ ٦٢٤ ٤ فلورنتا في المتوسط في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وكان المتوسط للرجال ٣٥٧ ٥ فلورنتا ، وللنساء ٨٩٦ ٣ فلورنتا . وكان نصف جميع المعاشات التقاعدية دون مستوى الـ ٠٠٠ ٤ فلورنتا ، وتندرج معظم النساء في الفئة الدنيا من المعاشات . وبلغ متوسط المعاشات التي منحت للأرامل في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ٣١٩ ٣ فلورنتا . ويرجع الفرق بين معاشات الرجال ومعاشات النساء الى أن متوسط أجور النساء أدنى من متوسط أجور الرجال ومدة خدمتهن أقصر عادة من مدة خدمة الرجال . ومرد هذا العامل الاخير أن النساء يحق لهن تقاضي المعاش في سن ٥٥ سنة في حين يحل موعد هذا الحق بالنسبة الى الرجال بعد ذلك بخمس سنوات ، وأن النساء كن في الماضي لا يبدأن العمل خارج البيت الا في سن متأخرة .

توزيع النسب المئوية لفئات المرتبات التي كان المواطنون يتقاضونها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨

	الرجال	النساء	المجموع
٤٩٩ ٢ فلورنتا أو أقل	٠ر٢	٠ر٥	٠ر٣
٥٠٠ ٢ ـ ٩٩٩ ٢ فلورنتا	٢ر٠	١٥ر٦	٨ر٨
٠٠٠ ٣ ـ ٩٩٩ ٣ فلورنتا	٢٧ر١	٥٤ر٤	٤٠ر٨
٠٠٠ ٤ ـ ٩٩٩ ٤ فلورنتا	٣٠ر٤	١٨ر١	٢٤ر٢
٠٠٠ ٥ ـ ٩٩٩ ٥ فلورنتا	١٦ر٩	٦ر٣	١١ر٦
٠٠٠ ٦ ـ ٩٩٩ ٦ فلورنتا	٩ر٥	٢ر٧	٦ر١
٠٠٠ ٧ فلورنتا أو أكثر	١٣ر٩	٢ر٤	٨ر١
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

٧٨ ـ ويلجأ بعض المتقاعدين الى العمل خارج البيت وكسب دخل اضافي ، لدواع مالية من جانب ، ولاشباع الحاجة الى بذل النشاط من جانب آخر . ووفقا لبيانات منتصف الثمانينات يلتحق بأعمال أكثر من ١٨ في المائة من المتقاعدين ، ويفلح ١٢ في المائة آخرون قطع أرض صغيرة تملكها الأسرة . ويغلب على من يواصلون العمل بعد التقاعد أن يكونوا أصغر سنا وأصح من عداهم ، وأن تكون معاشاتهم فوق المتوسط . والارجح أن يحصل أهل القرى على مزيد من الدخل من الزراعة أو من فلاحة قطع أرض صغيرة . وابرام عقود تقضي برعاية الاشخاص المسنين مقابل تنازلهم عن بيوتهم ليس من شأنه أن يحسّن كثيرا حال المتقاعدين . ومع ذلك فقد كان نصيب النساء من هذه العقود ٧٢ في المائة من المجموع . وبوسع ثلثي المتقاعدين أن يعوّلوا على تلقي قدر من

المساعدة من أقاربهم ، ولا يؤثر في ذلك المبلغ الفعلي للمعاش . ذلك أن ٢٤ في المائة من المتقاعدين ، أي قرابة نصف مليون مواطن ، يُعدّون المعاش مصدر دخلهم الوحيد . لذلك فان من العوامل الهامة التي تؤثر في الحالة المالية للمتقاعد ما اذا كان يوجد أو لا يوجد في الأسرة فرد يعمل بأجر . ووفقا للدراسة الاستقصائية التي أجريت عن الدخول سنة ١٩٨٧ ، يزيد على الثلث عدد المتقاعدين الذين يعيشون في أسر يعمل بعض أفرادها بأجر ، وعادة ما تكون حالة هؤلاء المالية أفضل من حالة أولئك الذين لا يوجد في أسرهم أفراد يعملون بأجر . وفي حين أن نسبة من يعيشون دون حد الكفاف تبلغ ٢٦ في المائة لدى الفئات الخاملة في المجتمع ، فهي تبلغ ١٨٫٦ في المائة من الأسر العاملة . وفي الوقت نفسه ، تبلغ نسبة المواطنين الذين يصل دخلهم الى ٠٠٠ ١٠ فلورنت أو أكثر للفرد ١٫٧ في المائة في الأسر التي لا يوجد بها من يعمل بأجر ، بينما تصل هذه النسبة الى ٥٫٣ في المائة في الأسر التي يوجد بها أفراد يعملون . ويعيش ٨٣ في المائة من سكان البلاد في أسر بها أفراد يعملون و ١٧ في المائة في أسر لا يوجد بها أفراد يعملون بأجر . وكثيرا ما يفوق تأثر ظروف معيشة المسنين بحالتهم الصحية تأثرها بحالتهم المالية . ويتبين من الدراسة الاستقصائية التي أجريت في منتصف الثمانينات أن ٤٥ في المائة من الأشخاص المسنين يرون أن حالتهم الصحية دون المتوسط ، وأن نسبة من يشعرون بأنهم أصح من أقرانهم لا تتجاوز ٤ في المائة . وتتفاقم هذه النسب مع السن . ويعاني أكثر من نصف السكان المسنين من مرض مزمن واحد ، ويعاني ١٢ في المائة منهم من مرضين ، ويعاني ٣ في المائة من ثلاثة أمراض أو أكثر . ويتمثل واحد على الأقل من هذه الأمراض في مشكلة قلبية وعائية أو في مشكلة تشوه العظام والمفاصل .

توزيع المواطنين وفقا لدخل الفرد ، ١٩٨٧

الدخل الشخصي للفرد	أسر بها أفراد يعملون بأجر	أسر ليس بها من يعمل بأجر
دون ٢ ٦٠٠ فلورنت	٦ر٢	٧ر٧
٢ ٦٠٠ - ٣ ٤٠٠ فلورنت	١٢ر٤	١٨ر٥
٣ ٤٠٠ - ٣ ٨٠٠ فلورنت	٨ر٧	١٢ر٣
٣ ٨٠٠ - ٤ ٢٠٠ فلورنت	٩ر٣	١١ر٠
٤ ٢٠٠ - ٤ ٦٠٠ فلورنت	٩ر٠	٩ر٧
٤ ٦٠٠ - ٥ ٠٠٠ فلورنت	٨ر٣	٨ر٩
٥ ٠٠٠ - ٥ ٤٠٠ فلورنت	٧ر٤	٧ر١
٥ ٤٠٠ - ٥ ٨٠٠ فلورنت	٦ر٦	٤ر٥
٥ ٨٠٠ - ٦ ٦٠٠ فلورنت	٩ر٩	٨ر٥
٦ ٦٠٠ - ٧ ٨٠٠ فلورنت	٩ر٦	٥ر٨
٧ ٨٠٠ - ١٠ ٠٠٠ فلورنت	٧ر٣	٤ر٣
أكثر من ١٠ ٠٠٠ فلورنت	٥ر٣	١ر٧
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

٧٩ - وتبلغ نسبة المدخنين بين المسنين ٢٠ في المائة : ٣٦ في المائة بين الرجال و ٨ في المائة بين النساء . ويتعاطى المسكرات قرابة ثلثي الرجال المسنين ، وتهبط هذه النسبة الى ١٧ في المائة بين النساء المسنات .

٨٠ - وتقطن أجيال المسنين بيوتا أصغر من المتوسط وأسباب الراحة فيها أدنى . ويعيش خُمس المسنين في شقق من غرفة واحدة (لا تتجاوز هذه النسبة بين السكان في مجموعهم ١٤ في المائة) . وتتجاوز الخُمسين نسبة المسنين الذين يقطنون بيوتا مجردة من كل أسباب الراحة ، بينما تبلغ هذه النسبة بين السكان في مجموعهم ٣٠ في المائة .

٨١ - ويقضي المسنون أوقات فراغهم في القيام بأنشطة نافعة أو مسلية : ١ر١ مليون يشتغلون بالبستنة أو تربية النحل ، وأكثر من نصف مليون نشطون في حركة تنادي بالاعتماد على الذات . ويغرم ١ر١ مليون بالتطريز وما اليه من أشغال الابرة ، ويربو عدد المتطوعين من المسنين على ٢٠٠ ألف .

أوقات الفراغ

٨٢ - منذ منتصف السبعينات ، زاد وقت الفراغ المتاح للمرأة - بعد القيام بالانشطة الاجتماعية المقررة (مثل كسب الرزق والقيام بأعباء البيت والعمل الاضافي وقضاء المشتريات والدراسة وما الى ذلك) ، وبعد اشباع الاحتياجات الجسمانية الشخصية (مثل النوم والنظافة وتناول الوجبات وما الى ذلك) - بنحو ثلاثين دقيقة في اليوم . غير أن المصدر الرئيسي لهذه الزيادة انما يتمثل في انقاص ساعات النوم ووقت الراحة والاستجمام والانتقال اليومي الى مكان العمل .

٨٣ - ويتضح من بيانات جمعت عن الوضع في الربيع أن النساء بوسعهن أن يتصرفن بحرية في ثلاث ساعات ونصف يوميا في المتوسط (٢١٤ دقيقة) تمثل أقل من ١٥ في المائة من ساعات اليوم (٢٤ ساعة) . ويقل وقت الفراغ المتاح للمرأة بمقدار ٢٦ دقيقة يوميا عن نظيره المتاح للرجل وان كان قد طرأ قدر من التحسن أثناء العقد الماضي (اذ كان الفرق في ١٩٧٧ لا يزال يبلغ ٤٠ دقيقة) . وعندما يقارن وقت الفراغ لدى كل من الرجل والمرأة ، يتبين أن النساء يقضين نفس مقدار الوقت في الانشطة الاجتماعية (الكلام واستقبال الضيوف .. الخ) وقدرا أقل مما يقضيه الرجال في سائر أنشطة وقت الفراغ (مثل مشاهدة التلفزة والقراءة والمشي .. الخ) .

متوسط التوزيع اليومي للوقت لدى فئة الأعمار ١٦ - ٦٩ سنة

	الرجال		النساء		
	١٩٧٧ بالدقائق	١٩٨٦ %	١٩٧٧ بالدقائق		١٩٨٦ %
الانشطة الاجتماعية المقررة	٥٤١	٣٧ر٦	٥٨٣	٥٦٧	٣٩ر٤
قضاء الحاجات الفسيولوجية الشخصية	٦٥٨	٤٥ر٧	٦٧٣	٦٥٩	٤٥ر٨
وقت الفراغ المتاح بعد ذلك	٢٤٠	١٦ر٧	١٨٤	٢١٤	١٤ر٨
المجموع	١ ٤٤٠	١٠٠ر٠	١ ٤٤٠	١ ٤٤٠	١٠٠ر٠

٨٤ - والسمة الاساسية لوقت الفراغ هو أن الاشخاص يستطيعون قضاءه كما يشاؤون في أنشطة اجتماعية أو مجتمعية أو ثقافية أو ترفيهية ، أو في زيارة المرافق

الثقافية ، أو في ممارسة الرياضة والألعاب الرياضية . غير أن هذه حرية نسبية بالنظر الى أنها تتحدد اجتماعيا الى مدى بعيد .

٨٥ - والوقت الذي ينفقه الرجال والنساء كليهما في الأنشطة الاجتماعية والمجتمعية يفوق (بمقدار ٥٢ دقيقة يوميا) نظيره منذ عقد مضى . ويُمضى أكثر من نصف هذا الوقت الاضافي في الكلام ، وتنفق النساء قرابة رُبعه في استقبال الضيوف . والوقت الذي ينفق في ممارسة الأنشطة الاجتماعية والمجتمعية زاد في المدن لصالح النساء في معظمه ، وفي المناطق الريفية لصالح الرجال والنساء على السواء .

٨٦ - وينفق ٦٨ في المائة من وقت الفراغ في أنشطة ثقافية وترفيهية كالقراءة ومشاهدة التلفزة والتطريز وما الى ذلك . وعند المقارنة بمنتصف السبعينات ، يتبين أن السكان في مجموعهم ينفقون في تلك الأنشطة وقتا أطول بعشرين دقيقة من ذي قبل : ١٣ دقيقة في حالة الرجال و ٢٥ دقيقة في حالة النساء . وقد انخفض كثيرا تخلف النساء في هذا المجال ، فهن يقضين وقتا أطول في مشاهدة التلفزة وقراءة الصحف والمجلات الأسبوعية . وتحت تصرف النساء ساعتان ونصف الساعة لممارسة الأنشطة الثقافية والترفيهية في البيت : نحو ساعتين في أيام الأسبوع ونحو ثلاث ساعات في عطلة نهاية الأسبوع . وأهم وسائل الترفيه مشاهدة التلفزة : ١ر٤ ساعة في أيام الأسبوع و ٣ر٢ ساعة في عطلة نهاية الأسبوع . والسبب الرئيسي لزيادة الوقت الذي يمضى في مشاهدة التلفزة هو اتساع دائرة المشاهدين ، وتخلي الهواة عن هواياتهم السابقة من أجل التفرغ للتلفزة ، وحدوث انخفاض ملحوظ في الوقت الذي كان ينفق في القيام بأشغال البيت . ولدى النساء ٣٠ دقيقة يقضونها في القراءة ، ومن علامات تغير عادات القراءة الزيادة الحادة في الوقت الذي يمضى في قراءة الصحف والمجلات الأسبوعية . وارتفع أيضا عدد النساء اللائي يقرأن الجرائد اليومية (وان كان عددهن لا يزال نصف عدد الرجال) ، وقصر من جهة أخرى وقت قراءتها في جلسة واحدة . والوقت الذي ينفقه الرجال في قراءة الكتب اليوم أقل مما كانوا ينفقونه منذ عشر سنوات ، وهذا الوقت أطول قليلا في حالة النساء . ولا تزال هناك بين الفئات الاجتماعية فروق شاسعة في مقدار الوقت الذي ينفق في القراءة . فالرؤساء والمدراء ورجال الفكر وغيرهم ممن يشتغلون بأعمال غير جسمانية ، ينفقون في القراءة وقتا يزيد كثيرا على ما ينفقه فيها من يشتغلون بأعمال جسمانية ، ولا سيما العمال الزراعيون .

متوسط التوزيع اليومي لوقت الفراغ المتاح لفئات الاعمار ١٦ - ٦٩ سنة (بالدقائق)

	الرجال		النساء	
	١٩٧٧	١٩٨٦	١٩٧٧	١٩٨٦
الانشطة الاجتماعية والمجتمعية	٥٠	٥٢	٤٢	٥٢
ومنها : - الكلام	٢٦	٢٨	٢٢	٢٨
- استقبال الضيوف	١٤	٩	١٤	١٢
الانشطة الثقافية والترفيهية	١٤٠	١٥٣	١٢١	١٤٦
ومنها : - التلفزة	٨٩	١٠٥	٨٠	٩٩
- قراءة الكتب	١٥	١٢	١١	١٢
- قراءة الجرائد اليومية	١٧	١٢	٦	٦
- قراءة الصحف والمجلات الاسبوعية	٢	١٢	٣	٩
- الاستماع الى الراديو (مع التفرغ له)	٦	٣	٣	١
- التطريز	صفر	صفر	١٤	١٥
- زيارة المرافق الثقافية والترفيهية	٦	٦	٤	٣
الرياضة والالعاب الرياضية	١٨	١٧	١٣	٩
ومنها : - المشي	١٠	٦	٩	٥
انشطة أخرى	١٠	١٢	٤	٤
مجموع وقت الفراغ المتاح	٢٢٤	٢٤٠	١٨٤	٢١٤

٨٧ - وتبعا لنوع مكان الاقامة ، وجد أن سكان العاصمة ينزعون الى مشاهدة التلفزة وقراءة الكتب أكثر مما يفعل سكان سائر المدن وسكان القرى . ولم يتغير منذ العقد الماضي الوقت الذي يمضي في التطريز ، اذ ظل عند حوالي ١٥ دقيقة يوميا . ونقص وقت التفرغ للاستماع الى الراديو اذ يشكل ذلك في معظم الاحيان مصدرا خلفيا للاخبار والترفيه .

٨٨ - ولا ينفق السكان في مجموعهم سوى وقت قليل لزيارة المرافق الثقافية والترفيهية (دور السينما والمسرح واحياء الحفلات الموسيقية والمتاحف) . وطرأ على هذا الوقت مزيد من الانخفاض منذ السبعينات ولا سيما بين النساء . ونظرا لارتفاع عدد ومستوى هذا النوع من المؤسسات في المدن ، فمن الطبيعي أن ينفق سكان المدن في زيارتها وقتا أطول مما ينفقه سكان الريف .

٨٩ - ومستوى ممارسة الرياضة والالعاب الرياضية في هنغاريا هابط منذ السبعينات . وقد فقدت تلك الانشطة منذ ذلك الوقت مغزاها كوسيلة لقضاء وقت الفراغ ، ولا سيما المشي الذي انخفض الوقت الذي ينفق فيه الى النصف تقريبا . ويميل الرجال الى أن ينفقوا في الرياضة والالعاب الرياضية وقتا أطول مما ينفقه النساء حيث استقر لديهن ذلك الوقت عند مستوى بالغ الانخفاض . وفي أيامنا هذه ، حتى الانتقال مسافات قصيرة سيرا على الاقدام قد غدا أقل شيوعا من ذي قبل .

٩٠ - وعند النظر في العلاقات بين الحالة الزواجية وبين توافر وقت الفراغ ، يتبين أن الحالة الزواجية لا يقتصر تأثيرها على مقدار وقت الفراغ وانما يتجاوز ذلك الى هيكله الداخلي . فلدى المتزوجين وقت فراغ أقصر وأقل تنوعا من العزّاب . وهم يقضون وقتا أطول أمام التلفزة ووقتا أقل في ممارسة الرياضة . ويلاحظ أنه منذ منتصف السبعينات ، أخذ في النقصان ما كانت النساء تنفقه من وقت في ممارسة الرياضة .

٩١ - فقد كانت النساء منذ عشر سنوات ينفقن في هذه الانشطة وقتا يقل بنسبة عشرين في المائة عن الوقت الذي ينفقه الرجال فيها ، ولكن نسبة هذا الفرق بلغت الآن ٥٠ في المائة (والهبوط حاد بنوع خاص لدى فئة العمر ٢٠ - ٢٤ سنة) . ومؤدى ذلك أن النساء المتزوجات ينزعن الى قضاء وقت أطول في البيت ، ولذلك تأثيره على أنشطة وقت الفراغ داخل الأسرة .

٩٢ - كذلك يتحدد قضاء وقت الفراغ بعدد الاطفال . فصغار الامهات اللائي أنجبن طفلين أو أكثر لديهن وقت فراغ أقل مما لدى العازبات أو الامهات اللائي لم ينجبن أطفالا . وتختلف أنشطة وقت الفراغ في أيام الأسبوع عنها في عطلة نهاية الأسبوع التي يرجح أن تمضى في استقبال الضيوف ومشاهدة التلفزة والذهاب الى السينما والمشي مسافات طويلة ، وان كان الوقت الذي ينفق في المشي اليوم في عطلة نهاية الأسبوع أقل من نظيره أثناء النصف الثاني من عقد السبعينات .

متوسط التوزيع اليومي لوقت الفراغ المتاح للنساء العاملات بأجر وفقا للحالة الزواجية ، بالدقائق ، في ١٩٨٦

	المتزوجات	العازبات	الأرامل/المطلقات
أنشطة اجتماعية ومجتمعية	٤٣	٦٦	٤٩
أنشطة ثقافية وترفيهية	١٢٥	١٥٣	١٢٧
ومنها : - مشاهدة التلفزة	٩٠	٨٠	٩٠
زيارة المرافق الثقافية والترفيهية	٢	١٣	٢
ممارسة الرياضة والألعاب الرياضية	٦	١٩	١٣
أنشطة أخرى	٣	٧	٥

- - - - -